تقييم دور منظمات المجتمع المدني والمبادرات الرسمية في التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة

هناء محمد أحمد [1]– إجلال اسماعيل حلمي [2]– لميس حسن عماد مكاوي[3]– حسن محمد السيد[4]
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس 2) كلية الآداب، جامعة عين شمس 3) كلية الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس 4) أكاديمية الجزيرة

المستخلص

يُعد ذوي الاحتياجات الخاصة مكونًا رئيسيًا في المجتمع، ويجب توفير جميع السبل والأدوات لدمجهم والاستفادة منهم في زيادة الإنتاجية وتغيير نظرة المجتمع لهم بأنهم عبءً إلى كونهم مساهمين. لذلك، قامت الدولة منذ عدة سنوات بالعديد من المبادرات التي تهتم بذوي الاحتياجات الخاصة، مما يُظهر اهتمام الدولة وتسليط الضوء على الأنشطة والخدمات المقدمة لهم، بالإضافة إلي تغطية إعلامية لجميع هذه الانشطة. كان الهدف من هذه الدراسة هو وضع رؤية شاملة للمبادرات التي يتم تنفيذها لذوي الاحتياجات الخاصة ودور منظمات المجتمع المدني فيها، وتوضيح جميع الخدمات والانشطة التي تُقدم لهم. وتم استطلاع آراء المستفيدين منها وكذلك المسئولين القائمين عليها في الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، من خلال تطبيق استمارة استبيان لتقييم خدمات التمكين الاجتماعي والاقتصادي المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، ودليل مقابلة للمديرين المسئولين عن خدمات التمكين الاجتماعي والاقتصادي المقدمة لهذه الفئة، وتوصلت الدراسة إلى أن الدعم المادي الشهري والكشف الطبي وتمويل المشروعات والأجهزة التعويضية من أكثر الأنشطة رضاءٍ والأعلى تقييمًا من المستفيدين وأن من أكبر التحديات هو تخصيص مسارات للطرق وقلة عدد الحضانات بالإضافة إلى تدريب القائمين علي التنفيذ من منظمات المجتمع المدني والربط الإلكتروني بين المنظمات بعضها البعض. ومن هذه التحديات أيضًا قله عدد الخبراء في مجال الاستشارات الاجتماعية والاقتصادية. وأوصت الدراسة بما يضمن مواجهة هذا التحديات بالإضافة إلي الأنشطة والخدمات المطلوب زيادتها أو تحسينها.

الكلمات المفتاحية : التمكين الاجتماعي، التمكين الاقتصادي، ذوي الاحتياجات الخاصة، منظمات المجتمع المدني.

المقدمة

تشكّل الإعاقة مفهوماً لا يزال قيد التطور وتحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة والحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين. وقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مفهوم الإعاقة الجديد مفهوما رسمياً، وقدمت إلى الدول الأطراف إطار عمل شامل لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها والنهوض بها.

وقد حصدت الاتفاقية على المستوى العالمي توقيع 158 دولة طرف في حين صادق عليها وانضم إليها 145 بلداً. وأكدت العديد من الدول فيه التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال تضمين دستورها وقوانينها المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (موقع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

وقد حظي موضوع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأهمية بالغة في الأجندة الوطنية للدول العربية من حيث تحقيق التلاحم بين جميع فئات ومكونات المجتمع والمشاركة والدعم بين أفراد الأسرة في جو يسوده التفاهم والاحترام والمساواة والتطلع إلى حياة مديدة وصحة جيدة لذوي الاحتياجات الخاصة وللمجتمع بشكل عام من خلال إتاحة الفرص المتساوية

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

في الحصول على الخدمات العلاجية والوقائية، إضافة إلى التمتع بفرص متساوية في الحصول على التعليم وأعلى مستويات جودة الحياة في ظل بنية تحتية تراعي احتياجات الجميع. (القصاص ، 2010)

هذا إلى جانب العمل الدؤوب على تقديم مجموعة جديدة من مشاريع السياسات والتشريعات الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف المجالات.

ولقد شهد المجتمع المصري تطوراً كبيراً وتقدماً تكنولوجياً في شتى المجالات وفى ضوء ذلك لابد من توجيه الاهتمام للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة، حسب البيانات الرسمية الصادرة عن جهاز الإحصاء جاءت الإحصاءات لتوضح أن ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر يشكلون نحو 10.67% من إجمالي عدد السكان(الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء 2021)، في الوقت الذي تذكر الإحصاءات غير الرسمية التي تصدر عن منظمات المجتمع المدني في مصر أن عدد ذوي الاحتياجات الخاصة يصل إلى 14 مليون مصري (الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء 2021).

وعرّف القانون رقم 10 لسنة 2018 الشخص ذوي الاحتياجات الخاصة، في مادته الثانية بأنه: "كل شخص لديه قصور أو خلل كلي أو جزئي، سواء كان بدنياً، أو ذهنياً أو عقلياً، أو حسياً، إذا كان هذا الخلل أو القصور مستقراً، مما يمنعه من المشاركة بصورة كاملة وفعالة مع المجتمع وعلى قدم المساواة مع الآخرين".(المجلس القومي لشئون ذوي الإعاقة)

ويمكن القول أن الدولة المصرية بعد 2013 قامت بترفيع النظرة السياسية للشريحة المجتمعية الصاعدة في مصر (ذوي الاحتياجات الخاصة) من نظرة إنسانية إلى نظرة حقوقية (المجلس القومي لشئون ذوي الإعاقة).

مشكلة الدراسة

يلعب المجتمع المدني في أي دولة أدوارًا رئيسية يحاول الباحثون من خلال هذا البحث الإجابة على التساؤل الرئيس: **ما هو دور منظمات المجتمع المدني في مساندة الحكومة في التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال دراسة تقييمية لهذا الدور.**

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1- ماهي المبادرات الرسمية الحكومية الموجهة للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة؟

2- ما مدى فعالية الدور الذى تقوم به منظمات المجتمع المدني في التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة؟

3- ما مدى كفاءة الدور الذى تقوم به منظمات المجتمع المدني في تأهيل وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة؟

4- ما مدى كفاية الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة؟

5- هل بيئة العمل مؤهلة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة؟

6- ماهي الصعوبات والمعوقات التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال التوظيف والتأهيل؟

7- هل هناك تكافؤ فرص للعمل للجنسين من ذوي الاحتياجات الخاصة؟

8 – ما دور المنظمات الدولية في دعم حقوق ذوي الإعاقة؟

أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي يتناوله وهو دور منظمات المجتمع المدني في مساندة ودعم الحكومة في رعاية الأشخاص ذوى الإعاقة وتمكينهم اقتصاديا واجتماعياً لدمجهم مع المجتمع والاستفادة من مكانتهم وقدراتهم والتقييم الاجتماعي والبيئي للخدمات المقدمة لهم والوصول لتوصيات من شأنها تزيد من تكيفهم مع المجتمع والاستفادة من قدراتهم.

1- **أهمية نظرية:** وهى التقييم الاجتماعي والبيئي للخدمات المقدمة للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة اجتماعيا واقتصاديا من خلال شراكة الجهود الحكومية والمبادرات الرسمية مع منظمات المجتمع المدني.

2- **أهمية تطبيقية:** تحسين مستوى الخدمات المقدمة من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني للأشخاص الاحتياجات الخاصة لتمكينهم اجتماعيًا واقتصاديًا.

أهداف الدراسة

1- التعرف على المبادرات الرسمية والخدمات الحكومية الموجهة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
2- التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في التمكين الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
3- التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
4- التعرف على مدى كفاية الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
5- تقييم دور منظمات المجتمع المدني والمبادرات الرسمية في تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
6- الوصول لنتائج من شأنها رفع كفاءة الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة.

مصطلحات الدراسة

1- منظمات المجتمع المدني: يشير مصطلح المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية التي لا تهدف إلى الربح ولها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية، أو خيرية(محمد الغيلانى، 2015).

وتُعد منظمات المجتمع المدني عناصر فاعلة وقنوات مهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية حيث تلعب خبرات المجتمع المدني وتجاربه دوراً متمماً للعمل الحكومي

وترجع أهمية المجتمع المدني في مصر لما يمكن أن تقوم به مؤسساته من دور في تفعيل مشاركة عدد أكبر من المواطنين في تقرير مصائرهم والتفاعل مع السياسات التي يمكن أن تؤثر إيجابًا على حياتهم، لذا تسعى مؤسسات المجتمع المدني في مصر إلى خلق دور مؤثر وفعال في المجتمع يهدف إلى التنمية مع وجود علاقة متوازنة بينها وبين الحكومة أساسها الاحترام المتبادل. (القصاص ، 2010)

2- الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة: عرف القانون رقم (10) لسنة 2018 الشخص ذي الإعاقة في مادته الثانية بأنه:" كل شخص لديه قصور أو خلل كلي أو جزئي، سواء كان بدنيًا، أو ذهنيًا أو عقليًا، أو حسيًا، إذا كان هذا الخلل أو القصور مستقرًا، مما يمنعه لدى التعامل مع مختلف العوائق من المشاركة بصورة كاملة وفعالة مع المجتمع وعلى قدم المساواة مع الآخرين.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وضعت سائر القوانين المصرية في اعتبارها مبدأ مساواة الأمهات والنساء ذوات الإعاقة بغيرهن من غير ذوات الإعاقة، فمنحتهن حقوق مساوية، وعلى سبيل المثال لا الحصر لم تنص التشريعات وخاصة قانون الطفل المصري رقم (12) لسنة 1996 وتعديلاته على حرمان الأم ذات الإعاقة من حق حضانة الأطفال. (الموقع الرسمي للمجلس القومي لشئون ذوي الإعاقة)

ولقد صدر القانون رقم (10) لسنة 2018 الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في 19 فبراير 2018، ويتكون من (58) مادة شملت جميع الحقوق المقررة لهم دون تمييز أو عزل، بل على قدم من المساواة مع غيرهم وفقاً لحالتهم وقدراتهم، وقد تم إعداد هذا القانون استناداً لتعريف الإعاقة والحقوق الواردة باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وجرت مناقشته في البرلمان وإقراره، بعد أن تم عرضه للحوار المجتمعي وأُخذ رأي المجلس القومي لشئون الإعاقة. وقد تضمن القانون رقم (10) لسنة 2018 في المادة الرابعة منه إلى المبادئ العامة المقررة في الاتفاقية، والتي منها:

- عدم التمييز بسبب الإعاقة أو نوعها أو جنس الشخص ذي الإعاقة، وتأمين المساواة الفعلية في كافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- تهيئة الظروف واحترام الفوارق لقبول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة كجزء من التنوع البشري.
- احترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم، وفي التعبير عن آرائهم بحرية.
- حق الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة في التعبير بحرية عن آرائهم وإيلاء هذه الآراء الاعتبار الواجب عند اتخاذ القرار في كل ما يمسهم وبما يكفل مشاركتهم بصورة كاملة وفعالة في المجتمع.
- حق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وذويهم في الحصول على كافة المعلومات التي تخصهم من كافة الجهات.
- تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة في تسيير الشئون العامة على قدم المساواة مع الآخرين، وتوفير البيئة الآمنة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم تعريضهم للاستغلال.
- تضمين جميع السياسات والبرامج ما يكفل حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

أُنشي المجلس القومي لشئون الإعاقة في عام 2012 ككيان وطني متخصص في شئون ذوي الاحتياجات الخاصة، وخطوة مهمة نحو دمج وتمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ومنهم النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وكان أول أمين عام للمجلس امرأة من أمهات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الذهنية، كما تولت هذا المنصب أيضاً امرأة من ذوي الاحتياجات الخاصة الحركية (الموقع الرسمي للمجلس القومي لشئون الإعاقة).

3- مفهوم التمكين: يعرف الباحثون التمكين بأنه زيادة القدرة الروحية والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية للأفراد ،والمجتمعات. وهو عملية زيادة قدرة الأفراد أو الجماعات على اتخاذ خيارات وتحويل تلك الخيارات إلى الإجراءات والنتائج المطلوبة وفي مجال العمل الاجتماعي، يشكل التمكين نهجا عمليا للتدخل الموجه نحو الموارد. (أبو المعاطي، 2016)

4- التمكين الاجتماعي: يشير التمكين الاجتماعي إلى مدى قدرة الأفراد أو الجماعات على القيام بشكل مستقل بإقامة العلاقات وإجراء التفاعلات المؤسسية الضرورية الكفيلة بتحقيق رفاههم وإنتاجيتهم. يتصل هذا الجانب من التمكين للناس اتصالا وثيقا بالإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر. إذ إنه يساعد على بناء قدرات الناس على

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المشاركة. إن مشاركة من يعيشون في فقر وجماعات المجتمع المهمشة في وضع أولويات التنمية عنصر حاسم يكفل الاستفادة بحكمة من الموارد العامة المحدودة. وثمة حاجة أيضًا إلى توزيع الموارد بشكل يفضي إلى حشد المعارف المحلية وإشراك ودمج المجتمعات المحلية في تحديد من خلال إزالة الحواجز الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية، ومشاركة الفئات الاجتماعية المهمشة في المجتمع بشكل نشيط. (أبو المعاطي، 2016)

5- **التمكين الاقتصادي:** يعرف الباحثون التمكين الاقتصادي بأنه تهيئة الظروف التي تسمح بأن يجد الباحثين عن عمل فرص توظيف لائقة وكذا يجد الأفراد الفرص الداعمة لإقامة مشروعاتهم التي تعمل على تغيير ظروفهم الاقتصادية من الاتكالية إلي الاعتمادية والاستقلال والقدرة علي كسب الرزق وزيادة دخولهم المالية. (أبو المعاطي، 2016)

6- **المبادرات الرئاسية:** يعرفها الباحثون في هذه الدراسة بأنها الرؤي والأفكار المنبثقة من رؤية مصر 2030 ويوجه بها السيد رئيس الجمهورية من أجل حياة أفضل للمواطنين ورعايتهم صحيا واجتماعيا واقتصاديا من خلال تقديم كافة أوجه الدعم والرعاية للأسر وللأبناء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومن هذه المبادرات حياة كريمة، تكافل وكرامة، وحملة 100 مليون صحة للمواطنين وحملة دعم صحة المرأة والكشف المبكر علي أطفال المدارس، واذا نظرنا إلي التمكين الاقتصادي والاجتماعي خصوصا في هذه الصدد نري مبادرات مثل تنمية الأسرة المصرية، وبرنامج فرصة بوزارة التضامن الاجتماعي، ومشروعات جهاز دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها الكثير والكثير (الموقع الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي).

7- **التقييم:** هو عملية تقدير قيمة الشيء أو كميته بالنسبة إلى معايير محددة أو مدى التوافق بين فكرة أو عمل ما بين القيمة السائدة. وهو: " أحد الوسائل الهامة للوصول إلى نتائج صادقة مرتبطة بالأداء في البرامج الاجتماعية والممارسات الاقتصادية وعادة ما توضح النتائج طرق التخطيط وجودة الأداء ودرجة تحقيق الأهداف بكفاءة (Duane, R. Monett, tend et al (2014)).

ويعتبر التقييم بشكل عام نظام يبين لنا طريقة إنجاز المشروع، وما هو المطلوب عمله، وعند بداية المشروع يجب وضع أهداف ملائمة بالنظر إلى الحاجات المستهدفة، وبعد مرور فترة زمنية معينة يجب معرفة إلى أي مدى تم إنجاز الأهداف الموضوعة بالدرجة المتوقعة، فينبغي إعادة النظر في طريقة العمل.(أبو المعاطي ، 2016)

الدراسات السابقة

المحور الأول: الدراسات المرتبطة بذوي الاحتياجات الخاصة:

1- دراسة صباح عايش (2021)، جودة الحياة الأسرية لدى أسر المعاقين عقليا (دراسة ميدانية على أسر المعاقين عقليا بالشلف وتيارت)

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى جودة الحياة الأسرية لدى أسر المعاقين عقليا، تم إجراء الدراسة على عينة متكونة من 84 أسرة من جمعية الأمل والمركز البيداغوجي للأطفال المعاقين عقليا على مستوى ولايتي الشلف وتيارت، تم اختيارهم بطريقة عرضية، تم استخدام المنهج الوصفي بالاعتماد على مقياس جودة الحياة الأسرية من إعداد وترجمة الباحثون، وقد توصلت الدراسة إلى رضا مرتفع عن جودة الحياة الأسرية، وعدم وجود فروق في مستوى رضا أسر المعاقين عقليا عن جودة الحياة الأسرية تبعا لنوع الإعاقة العقلية وسن الطفل المعاق.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

2- دراسة صفاء السيد على عقل 2021، برنامج أنشطة قائم على مدخل التكامل الحسي لتنمية بعض مهارات التنمية المستدامة لدى التلاميذ ذوي الاعاقة الذهنية القابلين للتعلم.

هدفت الدراسة التعرف على أثر برنامج أنشطة قائم على مدخل التكامل الحسي في تنمية بعض مهارات التنمية المستدامة لدى تلاميذ ذوي الاعاقة الذهنية القابلين للتعلم وقد اشتملت مجموعة البحث على 8 تلاميذ بالصف السادس الابتدائي واستخدام البحث الحالي التصميم شبه التجريبي للمجموعة الوحدات ذات القياس القبلي والبعدي نظرا لمناسبته لطبيعة البحث.

3- دراسة آية سمير صلاح منصور (2020)، تناول مواقع التواصل الاجتماعي لقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة،

هدفت الدراسة إلى التعرف علي تناول مواقع التواصل الاجتماعي لقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون على عينة من الاخبار المنشورة الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة على الفيس بوك واليوتيوب التي تتناول قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة وأيضًا متابعة الصفحات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة على الفيس بوك وكان من أهم نتائج الدراسة هي أن أهم قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة على صفحات الفيس بوك قضية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة واتجاهات الفرد والمجتمع والتأهيل والتبرعات.

4- دراسة رحاب أحمد عبد القادر الريس (2020)، فعالية برنامج إرشادي قائم على الأنشطة الحسية في خفض بعض مظاهر الاضطرابات الحسية لدى الأطفال ذوي الإعاقة العقلية البسيطة

هدف البحث الحالي إلى إعداد برنامج إرشادي قائم على الأنشطة الحسية لخفض بعض مظاهر الاضطرابات الحسية لدى الأطفال من ذوي الإعاقة العقلية البسيطة، تكونت العينة من خمسة أطفالاً (3 ذكورا و2 إناثاً) تتراوح أعمارهم ما بين (4:6) سنوات كعمر عقلي ممن يعانون من مظاهر الاضطرابات الحسية والملتحقين بجمعية التثقيف الفكري والتابعة لمديرية التضامن الاجتماعي، تم استخدام المنهج شبه التجريبي القائم على التصميم التجريبي ذي المجموعة الواحدة، كما استخدم الباحثون مجموعة من الأدوات كالتالي: مقياس ستانفورد بينيه للذكاء الصورة الخامسة (تقنين أ. د/ محمود السيد أبو النيل)، مقياس الاضطرابات الحسية للأطفال من ذوي الإعاقة العقلية (إعداد الباحثون)، برنامج قائم على الأنشطة الحسية (إعداد الباحثون). وتوصلت نتائج البحث الحالي إلى أنه: توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي رتب درجات أطفال الروضة ذوي الإعاقة العقلية البسيطة (العينة التجريبية) على مقياس الاضطرابات الحسية في القياسين القبلي والبعدي للبرنامج لصالح القياس البعدي، لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسط رتب درجات أطفال الروضة ذوي الإعاقة العقلية البسيطة (العينة التجريبية) على مقياس الاضطرابات الحسية في القياسين البعدي والتتبعي للبرنامج الإرشادي القائم على الأنشطة الحسية، مما يدل على فعالية البرامج الإرشادي القائم على الأنشطة الحسية في خفض بعض مظاهر الاضطرابات الحسية لدى الأطفال من ذوي الاعاقة العقلية البسيطة.

المحور الثاني: الدراسات المرتبطة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الهمم والفئات المهمشة

دراسة شيرين محمد عبد الحافظ 2020 : هدفت الدراسة الى" بناء مقياس للكشف عن مدى تمكين وبناء قدرات العمالة غير المنتظمة اجتماعيًا واقتصاديًا والتحقق من مدى دقة خصائصه السيكو مترية. واعتمدت الدراسة على نموذج الخدمة الاجتماعية المجتمعية والذى ويركز على تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع من اكتساب القوة التي تعزز من مكانتهم في المجتمع وتقلل من التأثيرات المترتبة على التفاوتات الاجتماعية في حياتهم وظروفهم المعيشية، وفي إطار طريقة تنظيم المجتمع ووفقا للتراث النظري للطريقة وفى ضوء الإطار النظري للدراسة فإن إستراتيجية تمكين وبناء قدرات العمالة

غير المنتظمة تصبح إستراتيجية هامة تفرض نفسها على العمل المهني وخاصة في ظل الظروف الراهنة لمجتمعنا النامي وتصبح أهمية عملية قياس تمكين وبناء قدرات الفئات الأولى بالرعاية في المجتمع سواء اجتماعيا او اقتصاديا ضرورة ملحة واستجابة للظروف والمتغيرات والازمات المجتمعية وخاصة مع تلك الفئة التي تعانى من ظروف معيشية صعبة وبالرغم من أن تلك الفئة من العمالة الانتاجية والخدمية الكبرى من المجتمع والتي يجب أن تولى كافة المهن اهتماما محورياً بسبل تمكينها ودعمها بصفة مستدامة، وقد تم بناء المقياس مرورا بمراحله المنهجية
مع بيان الصعوبات التي واجهت الباحثون في تصميم وبناء المقياس وتحكيمه.

دراسة أحمد عبد الصبور الدلجاوي 2019 : تناولت هذه الدراسة موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة الإماراتية من حيث واقعه واستشراف مستقبله؛ ولذلك تمثلت الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في التساؤل تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها ما يلي:– تحديد الإطار النظري للتمكين الاقتصادي للمرأة– التعرف على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الإماراتية. الوقوف على التحديات التي تعوق تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الإماراتية. استشراف مستقبل التمكين الاقتصادي للمرأة الإمارتية. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ كونه يحقق هذا الغرض من خال وصف الواقع، وتحليله، والوقوف على التحديات، واستنباط الحلول المناسبة لها، وتوصلت الدراسة إلي أن تجربة تمكين المرأة الإماراتية اقتصاديا تستند على مؤسسات تؤدي العديد من المهام الخاصة؛ بهدف الارتقاء بقدرات المرأة وإمكانياتها؛ من أجل تفعيل دورها في المجتمع، وتعزيز مشاركتها الاقتصادية في شتى مناحي الحياة، أن أداء دولة الإمارات في سد الفجوة الجندرية للمشاركة الاقتصادية للمشاركة الاقتصادية يُعد صورة مصغرة لأدائها في سد الفجوة الجندرية بصفة عامة.

دراسة Singh, Rajesh, Gang, Suresh & Deshmuck, S 2016 بعنوان "تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد العولمة دراسة حالة الهند والصين"

هدفت إلى تحليل التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كل من الهند والصين بعد العولمة من خلال دراسة وضع هذه المشاريع وسياسات واستراتيجيات الحكومات لتطوير التنافسية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وأظهرت الدراسة بعدد من النتائج: المشاريع الصغيرة تفتقر إلى تطوير المهارات الإدارية، المشاريع الصغيرة بحاجة إلى تحسين نوعيتها وبالتالي تحسين التنافسية في السوق، الهند والصين قامتا بتطوير عدة برامج تشجيعية بخصوص مواجهة تحديات المشاريع الصغيرة.

دراسة غربي الشمري 2015 : هدف البحث التعرف على المجالات الرئيسة للتمكين الاقتصادي لذوي الإعاقة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبلغت عينة البحث (110) من الأعضاء. وقد أبرزت النتائج تمثل ترتيب مجالات التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر عينة البحث بما يلي: توعية المعوقين، ودور المؤسسات الإعلامية، ودور الكليات ذات الصلة، ودور مؤسسات التوظيف الحكومية والأهلية. كما برزت جوانب القصور تبرز في مجالي (دور الكليات ذات الصلة، ودور مؤسسات التوظيف الحكومية والأهلية). كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين أعضاء هيئة التدريس في الدرجة الكلية في متغير النوع، بينما وجدت في متغير مدة الخبرة عند مستوى (0.01)، في حين أظهرت فروقًا في الأبعاد الفرعية لصالح الإناث في مجالي (توعية المعوقين، ودور المؤسسات الإعلامية)، وفي اتجاه الذكور في مجالي (دور الكليات ذات العلاقة، ودور مؤسسات التوظيف الحكومية والأهلية)، ثم قدم الباحثان توصيات يؤمل أن تسهم في التمكين الاقتصادي لذوي الإعاقة.

دراسة فيليب حبيب 2015 هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات وإستراتيجيات برامج التأهيل التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في تأهيل المعاقين بصريًا لدمجهم داخل بيئة العمل. وتكونت عينة الدراسة من 120 معاق بصريًا من الذين حصلوا على تأهيل بعد تخرجهم من الجامعة ويعملون بشركات القطاع الخاص والقطاع العام في محافظة القاهرة، بالإضافة إلى 10 من مديري ومسؤولي الشركات التي يعمل بها المعاقين بصريًا. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهو من المناهج المناسبة للدراسة وقام الباحث بتصميم أداة استبيان تقييم المتدربين للبرنامج التدريبي وبيئة العمل كأداة لجمع البيانات والمعلومات، والوقوف على مدى فعالية دور منظمات المجتمع المدني في تأهيل المعاقين بصريًا لسوق العمل وتحديد جوانب الاستفادة من البرنامج التدريبي. كما قام الباحث بتصميم دليل مقابلة شخصية لاستقصاء أراء المديرين والمسؤولين بالشركات للوقوف على مدى فعالية التدريب وكفاءة المعاقون بصرياً في العمل ومن ناحية أخرى مدى ملائمة بيئة العمل، وتقييم تجربة دمجهم داخل بيئة العمل. ثم بعد ذلك تحليل تلك المعلومات وتفسيرها. ومن النتائج التي خلصت إليها الدراسة فعالية دور منظمات المجتمع المدني في تأهيل المعاقين بصريًا لدمجهم داخل بيئة العمل، كما أن تدريب المعاقين بصريًا يساهم في تنمية قدراتهم لرفع كفاءتهم في مجالات العمل المختلفة. وأهمية التدريب على مهارات التواصل، واستخدام الحاسب الآلي، ومهارات التوجيه والحركة في حصول المعاقين بصريًا على فرصة عمل حقيقية، وضرورة الاهتمام بوضع التسهيلات في بيئة العمل للمعاق بصريًا حتى يمكنه الاندماج والتكيف داخل بيئة العمل. وتوصي الدراسة بضرورة إعداد برامج تدريبية متكاملة تهدف إلى تأهيل المعاقين بصريًا في مجالات عمل متنوعة، وعمل برامج توعية للمجتمع وخاصة رجال الأعمال بالقطاع الخاص بإمكانيات وقدرات الأشخاص المعاقين بصريًا.

دراسة cindy wiggett barnard 2013 بعنوان" الاعاقة واتجاهات التوظيف وممارسات شركات جنوب أفريقيا"

هدفت الدراسة للتعرف على حقيقة توظيف الاشخاص ذوى الاعاقة واتجاهات أصحاب العمل في شركات القطاع الخاص بجنوب افريقيا حيث لايزال تمثيل الاشخاص ذوى الاعاقة ضعيفاً وتساهم الاتجاهات السلبية والجهل لأصحاب العمل في بطالة الاشخاص ذوى الاعاقة وقد استخدمت الدراسة استبيان تم وضعة على شبكة الانترنت وتم دعوة 348 شركة للمشاركة في الدراسة وانتهى الامر بمشاركة 86 شركة بمعدل استجابة 25% وأظهرت نتائج الدراسة أن الاتجاه العام نحو التشغيل اتجاهات ايجابية حيث أن الاعاقة الجسدية والحسية حصلت على معدل أفضل من الاعاقة النفسية والعقلية وأعرب معظم المديرين عن ارتياحهم للأداء الوظيفي للأشخاص ذوى الاعاقة لديهم.

دراسة مهدي القصاص 2010 : تقوم فكرة البحث علي عملية إدماج وتفعيل دور ذوى الاحتياجات الخاصة داخل مجتمعهم المحلي حيث تكمن مشكلة المعاق والإعاقة في الظروف والسياقات الاجتماعية المختلفة والمهيأة للإعاقة والتي تضع قيود وعقبات غير مبرره ولا تستند إلى رؤى علميه أمام مشاركة المعاق في فعاليات الحياة الاجتماعية. وتشير العديد من الأبحاث إلى أن مشكلات المعاق الحياتية والتوافقية لا ترجع إلى الإصابة أو الإعاقة في ذاتها، بل تعود بالأساس إلي الطريقة التي ينظر بها المجتمع إليهم. ويهدف البحث إلي إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المجتمع وتغيير الثقافة السائدة عن الإعاقة، من خلال تحديد الأدوار التي يمكن أن يسهم بها أفراد المجتمع ومؤسساته لتحقيق التطبيع الاجتماعي مع هذه الفئة وقبولهم وذلك بغرض الوصول إلي وضع سياسات وآليات تعمل علي إدماجهم في كافة قضايا التنمية، وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها تدني وضعية ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع المصري، ومعاناتهم من الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية الناتجة أصلا عن نظرة المجتمع إليهم، وليست المترتبة على الإعاقة في حد ذاتها، حيث لوحظ عدم حصول المعاقين على الكثير من الحقوق والخدمات مقارنة بأقرانهم العاديين.

وضرب أمثلة لذلك بعدم توافر فرص العمل الكافية لذوي الاحتياجات الخاصة، حتى في إطار نسبة الـ 5% من فرص العمل حسب ما ورد في القانون، وفي حال عمل هؤلاء الأفراد يلاحظ أنهم يعملون في أعمال أو وظائف لا تتناسب مع ما يرد في شهادة التأهيل الاجتماعي التي تعطى لهم من مكاتب العمل إلى أن العجز المادي وفقر الرعاية الصحية يزيد من معاناة ذوي الاحتياجات والشؤون الاجتماعية، مشيرا الخاصة وأسرهم، وأوصي البحث بدعم أنشطة وبرامج الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أشكال الدعم المالي والفني، وكذلك إنشاء مراكز التدريب والتأهيل المهني؛ لإكساب ذوي الاحتياجات الخاصة المهارات التي تمكنهم من العمل المهني بمختلف صيغه لمساعدتهم علي الحياة المستقلة.

دراسة سكينة عبد المنعم 2023 : هدفت الدراسة الي بيان الواقع الحالي للتمكين التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة في مصر خصوصا التعليم قبل الجامعي وتعمل عمل استبيان علي عينة مكونة من 289 طالب من ذوي الاحتياجات الخاصة في عدد من المدارس المختلفة داخل نطاق محافظة اسيوط وتوصلت الدراسة الي العديد من النتائج مثل ارتفاع دالة التمكين التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة في العديد من الابعاد خصوصا التسجيل والقبول والخدمات المعيشية بالإضافة الي رصدها لعدد من المعوقات اهمها ضعف الميزانية المخصصة للتمكين التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة ونقص مراكز التوجيه والارشاد بجانب العديد من المعوقات الأخرى وقدمت الدراسة في النهاية تصور مقترح للتمكين التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة في مصر طبقا لرؤية مصر 2030.

الاطار النظري للبحث

وظائف المجتمع المدني: للمجتمع المدني مجموعة من الوظائف يمكن تحديدها فيما يلى:

توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: وهى تقوم بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

التنشئة الاجتماعية: ويقوم المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الاجتماعية للمشاركين فيها ضمن معيارين هي 2الاعتماد المتبادل بين الجميع والثقة وهما عنصران أساسيان في وجود رأس المال الاجتماعي اللازم للتعاون الفاعل.

الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأس الحاجات: الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها أو الحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات أو الحوار والنقاش حول القضايا العامة.

الوساطة والتوفيق: فالمجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الجماهير والحكومة بطريقة سليمة. وبهذا تسعى في هذا الإطار بالحفاظ على وضعها وتحسينها واكتساب مكانة أفضل له في المجتمع.

التعبير والمشاركة الفردية والجماعية: فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم وجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم بطريقة سليمة .(أبو المعاطي ، 2016)

أهداف المجتمع المدني: تتحدد أهم أهداف المجتمع المدني فيما يلي:

– يسعي المجتمع المدني إلى تقديم المساعدات سواء كانت صحية أو نشر الوعي أو خدمات اجتماعية أو ثقافية.

- التعرف على الموارد والاحتياجات المجتمعية أو إنشاء وتعديل وتغيير الخدمات بما يتناسب مع التغير الاجتماعي الذي يحدث فى المجتمع. (أبو المعاطي ، 2016)
- تهدف أيضاً إلى التعرف على احتياجات المواطنين ورغباتهم ووضع الخطط المناسبة لمقابلتها مع النهوض بمستوى الحياة فى المجتمع وذلك بإثارة حماس الأهالي نحو المساعدات الذاتية وتوحيد جهودهم وذلك وفقاً للقانون وتعريف الجمعيات الأهلية وهى كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن 10 ومن أشخاص اعتباريين لغرض غير الحصول على ربح مادي(الموقع الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي).
- المساعدة على قيام علاقات تعاونية بين مختلف المنظمات العاملة فى المجتمع المحلى كالأندية والجمعيات.
- المساهمة الفعالة لإنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتم فى المجتمع.
- استشارة الأهالي للمشاركة والاهتمام بشئون مجتمعهم عن طريق إذكاء الوعي الاجتماعي بين المواطنين بواسطة الندوات وبرامج التوعية المختلفة.
- تنسيق الجهود الأهلية والحكومية على مختلف المستويات ووضع الأسس التي يمكن بواسطتها تقويم البرامج وقياس مدى نجاحها.
- القيام بدور تمهيدي في القيام بالتجارب التي تفيد المجتمع ونقل الخدمات من مكان لآخر والقيام بشرح وتفسير بعض هذه الخدمات.
- حشد كافة الموارد المالية والبشرية الموجودة والتي يمكن إيجادها لإنجاز البرامج والمشروعات التنموية المطلوبة.

التقييم: هو عملية تقدير قيمة الشيء أو كميته بالنسبة إلي معايير محددة أو مدى التوافق بين فكرة أو عمل ما بين القيمة السائدة.

وهو: " أحد الوسائل الهامة للوصول إلى نتائج صادقة مرتبطة بالأداء في البرامج الاجتماعية والممارسات الاقتصادية وعادة ما توضح النتائج طرق التخطيط وجودة الأداء ودرجة تحقيق الأهداف بكفاءة .(أبو المعاطي ، 2016)

ويعتبر التقييم بشكل عام نظام يبين لنا طريقة إنجاز المشروع، وما هو المطلوب عمله، وعند بداية المشروع يجب وضع أهداف ملائمة بالنظر إلى الحاجات المستهدفة، وبعد مرور فترة زمنية معينة يجب معرفة إلى أي مدى تم إنجاز الأهداف الموضوعة بالدرجة المتوقعة، فينبغي إعادة النظر في طريقة العمل .(أبو المعاطي ، 2016)

ويعرف الباحثون التقييم بأنه عملية اجتماعية مخططة لدراسة أثر معين لتحديد أهم انعكاساته على الانسان والمجتمع سواء ايجابياً أو سلبياً بشكل كمي كلما أمكن وسواء تم هذا التقييم قبل أو أثناء أو بعد التدخل المُراد تقييمه.

ويرى الباحثون من خلال العرض السابق لمفهوم التقييم أنه ضروري ويجب استخدامه في تحسين وتطوير الأداء وزيادة فعالية البرامج والمشروعات بشكل يتلاءم مع متغيرات العصر ومعطياته، ومن ثم فإن التقييم يمثل عملية مهنية يتم بمقتضاها تطويع مجموعة من الأدوات في ضوء مجموعة من المعايير لقياس العائد من التدخلات التي تجريها الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة، ومدي مراعاة المشروعات والتدخلات التي تتم للضوابط والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.(أبو المعاطي ، 2016)

وقد حدد الباحثون تعريفاً إجرائيا للتقييم يمكن في ضوءه تقييم دور منظمات المجتمع المدني والجهات الرسمية في تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة كما يلي:

- دراسة تأثير تدخلات الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- دراسة تأثير التدخلات التي تجريها الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة في متوسط دخل الأسرة وتأثير ذلك علي الصحة العامة ووسائل الترفيه ومواجهة الأعباء الأسرية.
- دراسة تأثير التدخلات التي تجريها الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة في البناء الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية.
- التعرف علي الصعوبات التي تواجه التدخلات التي تجريها الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقديم مقترحات من شأنها تذليل الصعوبات والعمل علي إنجاح مثل هذه البرامج والتدخلات والمشروعات.

الدراسات التقييمية (الأهداف – المبادئ – المعايير)

يدعو الاتجاه الحديث إلى زيادة الاهتمام ببرامج العمل الاجتماعي سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية إما لإحداث تغيير مقصود ومخطط أي تنمية اجتماعية واقتصادية، وإما لحل المشكلات المترتبة على التغيير غير المقصود والخلل فى البناء الاجتماعي، مع تزايد الإحساس بالحاجة إلى أساليب موضوعية لمعرفة مدى فعالية برامج العمل الاجتماعي والمشروعات الاجتماعية.(أبو النصر ،2018)

- التعرف على الآثار الجانبية أو غير المقصودة لتنفيذ أي مشروع أو تحقيقه لأهدافه.
- توجيه الموارد وترتيب الأولويات بسبب الندرة أو القصور في الموارد التي تجعل من الضروري الاتفاق على المشروعات طبقا لها.
- توفير المعلومات التي تساعد على تحسين أداء وممارسة تقديم المشروعات، وبدون بيانات التقييم– عن الفعالية من إجراء تغذية عكسية(مرجعية) فإن الجهاز الوظيفي لن يتسنى له تحسين مهاراته أو تعديل أسلوبه للأداء.
- تواجه جهات اتخاذ القرار على المستويات التخطيطية والإشرافية والتنفيذية الحاجة إلى اتخاذ قرارات متعددة بصفة مستمرة، ويسبق عملية اتخاذ القرار عملية صنع القرار أو توفير البيانات والمعلومات اللازمة لترشيد اتخاذ القرار.
- تساعد الدراسة التقييمية المنظمات الحكومية والخاصة التي تتقدم للحصول على منح أو معونات أو مخصصات مالية على أن توضح تلك الجهات مدى فعالية هذه المشروعات التي تتلقى الدعم من الجهات المعنية لبدء أو استمرار التوسع في مشروع معين.

وترجع أهمية التقييم في العلوم الاجتماعية لكونه عملية يتم من خلالها دراسة وقياس نتائج الممارسات التي تمت خلال الخطط والمشروعات التي يتم تخطيطها بناءً على مجموعة من الأهداف المرسومة، ولكن تنفيذ هذه المشروعات يتأثر بالمتغيرات والمستجدات المختلفة، ومن هنا تنبع الحاجة المستمرة إلى تعديل وتحسين هذه المشروعات والتدخلات بما يتلاءم مع هذه المتغيرات وتلك التطورات. وعلى الرغم من أهمية التقييم فى كل نواحي الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والسياسية باعتباره الأساس لتخطيط برامج التنمية وتحقيق آمال وطموحات أفراد المجتمع إلا أن هناك كثير من الجوانب التي تحول دون وصوله إلى الأهداف المرجوة منه وتؤكد فى نفس الوقت على أهميته. (أبو النصر ،2018)

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أهداف التقييم: أورد بيجمان Big man أهداف التقييم في النقاط الستة التالية:

– اكتشاف إلى أي مدى يتم تحقيق أهداف المشروعات.
– تحديد الأسباب التي تكمن وراء نجاح المشروع أو فشله.
– اكتشاف المبادئ التي تكمن وراء المشروعات الناجحة.
– توجيه مسار التجارب الجديدة بالبحث عن الأساليب التي تساعد على زيادة فاعليتها.
– تحديد أسباب النجاح النسبي لمختلف الأساليب البديلة لتحقيق الأهداف.
– إعادة النظر في الأساليب التي تستخدم في تحقيق الأهداف وتعديلها، أو حتى إعادة النظر في الأهداف الفرعية أو الأهداف الثانوية في ضوء نتائج البحث .

واستناداً إلى ما سبق تسعى عملية التقييم في هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتوافق مع الأهداف المرسومة للدراسة وهى:– (أبو النصر ،2018)

– تحديد الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.
– تحديد مدى ملائمة هذه الأنشطة مع طبيعة الاعاقة والظروف الصحية والبيئية التي تدعم تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.
– الوقوف على أساليب تخطيط هذه الاجراءات والتدخلات ومدى مقابلتها لاحتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة.
– إبراز دور عمليات التقييم لخدمة أهداف التدخلات التي تنفذها الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وتحسين أدائها باستمرار لتلبي المتوقع منها.
– الإسهام بشكل علمي في تحسين هذه التدخلات والاجراءات من خلال تقييم عائد تلك التدخلات والمشروعات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية.
– الإسهام في تحقيق التعاون المثمر والمستمر بين الجهود المعنية بتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة علي المستويين الرسمي والمدني.
– المساهمة في دعم الجهود لجذب تأييد المؤسسات المعنية بتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة علي المستوي العالمي والمحلي.

التمكين الاقتصادي والاجتماعي ذوي الاحتياجات الخاصة: للمعاق الحق في التمكين الاقتصادي والاجتماعي بغض النظر عن سبب إعاقته وطبيعتها مع الأخذ في الحسبان حاجاته في كل مراحل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لأنه في النهاية يعتبر فردا كبقية أفراد المجتمع له هوية، مواطنة، ثقافة، وغيرها. كما أن الحديث عن البعد الاجتماعي للتمكين يستحضر أيضا دور مؤسسات المجتمع المدني التي قدمت خدمات معتبرة لذوي الاحتياجات الخاصة التي لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها كونها مصدر الدعم والمساندة لها (القصاص ،2010)، **ويمكننا استعراض بعض أنواع الإعاقات تفصيليًا حسب ارتباطها بعمليات التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة ومن هذه الإعاقات:**

- **الإعاقة الذهنية**
- **الإعاقة الحركية**
- **الإعاقة البصرية**
- **الإعاقة السمعية**

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

إجراءات الدراسة

أولاً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف التحقق من فروض البحث والإجابة عن التساؤلات المطروحة لتقييم دور منظمات المجتمع المدني والمبادرات الرسمية في التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة ومحاولة معرفة طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات عن طريق ادوات جمع البيانات والتحليل الاحصائي لها.

ثانياً: منهجية الدراسة:

المنهج المستخدم: تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف التحقق من أهداف الدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة.

عينة الدراسة: عينة الدراسة قوامها 85 شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة ممن يُقدم لهم خدمات التمكين الاجتماعي والاقتصادي من خلال منظمات المجتمع المدني والحكومة، كذلك عدد 15 شخص من المسئولين عن تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في ذات الجهات.

أدوات الدراسة:

- استمارة استبيان لتقييم خدمات التمكين الاجتماعي والاقتصادي المقدمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (من إعداد الباحثون).
- دليل مقابلة للمديرين والمسئولين عن خدمات التمكين الاجتماعي والاقتصادي المقدمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (من إعداد الباحثون).

حدود الدراسة:

- **الحدود الجغرافية:** عينة من منظمات المجتمع المدني تقدم خدمات التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. **(نطاق محافظات القاهرة الكبري).**
- **الحدود البشرية:** عينة من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ممن يتلقون خدمات التمكين الاجتماعي والاقتصادي المقدمة لهم من الجهات الحكومية ومن منظمات المجتمع المدني.
- **الحدود الزمنية:** الفترة التي سيتم فيها إجراء الدراسة الميدانية في العام 2023.

بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة والكشف عن النتائج التي سعت الدراسة لإثباتها تم استخدام الادوات والاساليب الاتية:

-أولًا: الملاحظة المباشرة لنشاطات المبادرات ومنظمات المجتمع المدني.

-ثانيًا: المقابلات الشخصية الفردية والجماعية، العشوائية مع عينات الدراسة والتي **تتمثل في:**

- المستفيدون من المبادرات ومنظمات المجتمع المدني من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- المسئولين في منظمات المجتمع المدني والمبادرات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.
- بعض المسئولين في الجهات الحكومية التي تشرف او تنفذ المبادرات .
- الاطلاع على الدراسات النظرية ذات العلاقة بهذه الدراسة قبل وبعد عملية البحث الميداني وذلك بهدف تحديد المحاور الرئيسية المطلوب إدراجها ضمن خطة الدراسة.

ثالثاً: مجتمع الدراسة وعينتها: تم تقسيم مجتمع الدراسة وعينتها إلى قسمين:

- الأولى (المستفيدين): فقد اقتصرت على عينة مكونة من (85) من المستفيدين، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية من الذكور والإناث المستفيدين من المبادرات والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني.
- الثانية في (المسؤولين): تم تحديد مجتمع الدراسة والمتمثلة في (15) من المسؤولين في منظمات المجتمع المدني والمبادرات.

رابعاً: أداة الدراسة:

قائمة الاستقصاء(للمستفيدين و المسئولين): تعتبر قائمة الاستقصاء أداة ملائمة بصورة كبيرة في تقصي الآراء ووجهات النظر حول مسألة أو قضية ما، وقد تم استخدام استمارة الاستقصاء كأداة رئيسية في الحصول على البيانات الأولية من عينة الدراسة، وتصميم استمارة الاستقصاء بما يخدم أهداف هذه الدراسة.

1. **الدراسة التحليلية::** سيتم تفريغ البيانات من استمارة الاستقصاء بعد جمع البيانات لتصفيتها وتبويبها لتسهيل عملية تحليلها، وذلك لاستخلاص النتائج والمؤشرات منها حول موضوع البحث باستخدام وسائل إحصائية مناسبة تتفق مع الفروض الأساسية الخاصة بالدراسة.

المعلومات الشخصية (استبيان المستفيدين):

- أغلبية العينة من الذكور، حيث بلغت نسبة المبحوثين من الذكور (65%)، والباقي من الإناث.
- أغلبية العينة من الذين يقرءون ويكتبون بنسبة (53%)، ثم الحاصلين مؤهل متوسط بنسبة (35%)، ثم مؤهل فوق المتوسط (12%) وباقي الفئات في التعليم غير ممثلين في العينة.
- هناك (49%) من المبحوثين أعمارهم اقل من 25 عام، وهناك (31%) أيضًا تقع أعمارهم في الفئة (25 – 35)، وأخيرًا، هناك (20%) من المبحوثين تقع أعمارهم في الفئة (35 – 45).
- هناك (71%) من المبحوثين عزاب أو آنسات، وهناك (15%) من المبحوثين مطلقين، ثم هناك (14%) متزوجين.
- هناك نسبة (39%) من المبحوثين يعانوا من إعاقة بصرية، ونسبة (42%) من المبحوثين يعانوا من إعاقة حركية، وان هناك نسبة (11.5%) يعانوا من إعاقة سمعية وان هناك نسبة (7.5%) يعانوا من إعاقة ذهنية بسيطة تسمح لهم بالعمل
- أن (100%) من المبحوثين يتلقوا خدمات من منظمات المجتمع المدني والمبادرات.
- هناك (47%) من المبحوثين دعم نقدي من المبادرات أو منظمات المجتمع المدني وان (12%) تلقوا ندوات تثقيفية وان (12%) تلقوا تدريب على حرف ومهارات وان (9%) تلقوا جلسات نفسية ومثلهم علاج طبيعي وان (5%) تلقوا جلسات دعم أسرى وان 3% تلقوا خدمات متنوعة وأن (2.45%) تلقوا خدمات استخراج الأوراق الرسمية.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

1- <u>الإجابة على تساؤلات الدراسة (عينة المستفيدين)</u>

أولاً: البرامج التي تقدمها المبادرات ومنظمات المجتمع المدني للحصول على المهارات اللازمة للنشاط الاقتصادي

جدول رقم (1): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتساؤل الأول:

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
توفر لي فرص للتشغيل والتوظيف	2.54	0.95	1
تقوم بدراسات سوقية ليكون التدريب مناسب لاحتياجات سوق العمل.	2.65	0.95	1
تعمل علي التنسيق مع القطاع الخاص لتوظيفي بعد التدريب	2.54	0.91	2
يوجد لدى قاعدة بيانات بنوعية الإعاقات لتكون عملية التوظيف أكثر ملائمة لنا	2.55	0.95	1
تتيح لنا فرص تدريبية لتنمية مهاراتنا بما يتناسب مع قدراتنا.	2.55	0.95	1
تتناسب البرامج التدريبية وأماكن تنفيذها مع قدراتنا وظروفنا الصحية والسكنية.	2.75	0.91	3
يوجد تعاون مع الجمعيات الأخرى لتيسير حصولنا علي التدريب الكافي للالتحاق بسوق العمل.	2.75	0.91	3
تتواصل مع وزارة التضامن الاجتماعي لصرف معاشات تكافل وكرامة لي ولأسرتي	2.75	0.93	2
لا تقدم المؤسسات التمويل الكافي لتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة.	2.85	0.92	2
ن = 85	2.36	0.93	-

يوضح الجدول رقم(1) متوسط إجابات المبحوثين على أوجه الاستفادة لذوي الاحتياجات الخاصة من منظمات المجتمع المدني والمبادرات بالنسبة لمجال التمكين الاقتصادي بمتوسط حسابي 2.55 و انحراف معياري 0.95 وكانت الانشطة كالاتي: توفير قاعده بيانات بنوع الاعاقات وأيضًا وجود فرص تدريبية تتناسب مع نوع الاعاقة ويشترك أيضًا في الرتبة الاولي كلا من توفير فرص عمل ودراسة السوق لتوجيه ذوي الاعاقة الي افضل الحرف والفرص التدريبية و توفير فرص للتشغيل والتوظيف بينما ثاني رتبة هي لتوصيل ذوي الاحتياجات الخاصة بوزارة التضامن لصرف معاش تكافل وكرامة وأيضًا بمثابة تحدي لمنظمات المجتمع المدني والمبادرات في عدم وجود تمويل كافي لتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة وتمويل المشروعات الخاصة بهم والمرتبة الثالثة والاخيرة لتناسب مكان التدريب مع مكان السكن وأيضًا التعاون بين الجمعيات ببعضها البعض لتوفير التدريب المناسب مما يعني ان الأنشطة الأساسية التي تقوم به المبادرات الرئاسية ومنظمات المجتمع المدني طبقا لأهداف كُلٍ من منها كانت بشكل أساسي تتركز في توفير قاعده بيانات بنوع الاعاقات وأيضًا وجود فرص تدريبية تتناسب مع نوع الإعاقة توفير فرص عمل ودراسة السوق لتوجيه ذوي الاعاقة إلي أفضل الحرف والفرص التدريبية و توفير فرص للتشغيل والتوظيف بالإضافة الي الأنشطة الأخرى.

ثانيًا: البرامج التي تقدمها المبادرات ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق استقلالية الذمة المالية لذوي الاحتياجات الخاصة

جدول رقم (2) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتساؤل الثاني:

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تلحقني بالأنشطة المناسبة لقدراتي وامكانياتي	2.33	0.73	1
تطور خدماتها المقدمة لتتناسب مع احتياجاتي	2.25	0.87	2
توجد أماكن كثيرة لممارسة الأنشطة المهنية المختلفة	1.8	0.96	2
تتعاون مع المؤسسات الأخرى لتأهيلي لاختيار الحرف المناسبة لي	1.8	0.89	1
ضعف اهتمام والمسئولين بدمجنا في الأعمال.	2.25	0.95	2
أواجه عبء الوصول إلي أماكن العمل.	1.7	0.93	1
تهتم بعمل مسارات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة للتيسير علينا.	1.5	0.93	2
توفر معايير السلامة والصحة المهنية بشكل كفء للحفاظ علينا.	1.2	0.88	2
تتناسب طبيعة الوظائف المعروضة لقدراتنا	2.38	0.87	1
تهتم بإتاحة الفرص بشفافية للمساواة بيننا في العمل.	2.25	0.87	3
تتيح لوائح الحقوق الكاملة لنا لتيسير عملنا.	1.8	0.93	3
تتناسب ساعات العمل المقررة في القطاع الخاص مع الطبيعة الخاصة التي نعاني منها.	2.6	0.87	1
تهتم الجهات المسئولة بمراجعة معايير بيئة العمل بشكل دوري لتتناسب مع احتياجاتنا.	1.8	0.89	1
تم إلحاقي بإحدى ورش للتدريب على حرف مناسبة	1.2	0.93	1
ن = 85	1.9	0.89	–

يوضح الجدول رقم(2) متوسط إجابات المبحوثين على أوجه الاستفادة لذوي الاحتياجات الخاصة من منظمات المجتمع المدني والمبادرات بالنسبة لمجال تحقيق استقلالية الذمة المالية لذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط حسابي 1.9 وانحراف معياري 0.89 وتفاصيل الأنشطة كالآتي: إلحاق بالأنشطة المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة والتعاون بين المؤسسات لتأهيلي لاختيار الحرف المناسبة ويعتبر من ضمن التحديات هو وجود عبء للوصول إلي أماكن العمل و وأيضًا تتناسب طبيعة الوظائف المعروضة لقدرات ذوي الاحتياجات الخاصة و يوجد اهتمام من الجهات المسئولة بمراجعة معايير بيئة العمل بشكل دوري لتتناسب مع ذوي الاحتياجات الخاصة ويتم إلحاق ذوي الاحتياجات الخاصة بورش للتدريب على حرف مناسبة لهم و تناسب ساعات العمل المقررة في القطاع الخاص مع الطبيعة الخاصة التي يعاني منها ذوي الاحتياجات الخاصة بينما ثاني رتبة تطور خدمات منظمات المجتمع المدني لتتناسب مع احتياجات ذوي الاحتياجات ووجود أماكن كثيرة لممارسة الأنشطة المهنية المختلفة ويعد من ضمن التحديات هو ضعف اهتمام والمسئولين بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأعمال والاهتمام بعمل مسارات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة للتيسير عليهم وتوفير معايير السلامة والصحة المهنية بشكل كفء للحفاظ علي ذوي الاحتياجات الخاصة تعد المرتبة الثالثة بمثابة تحدي لمنظمات المجتمع المدني والمبادرات في الاهتمام بإتاحة الفرص بشفافية للمساواة بين الاشخاص العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة في العمل وذلك مما يتفق مع دراسة (فيليب حبيبب، 2015) مما يعني ان الأنشطة الأساسية التي تقوم به المبادرات الرئاسية ومنظمات المجتمع المدني طبقًا لمعيار تحقيق استقلالية الذمة المالية لذوي الاحتياجات الخاصة كانت الحاق بالأنشطة المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة والتعاون بين المؤسسات لتأهيلي لإختيار الحرف المناسبة.

ثالثاً: البرامج الاجتماعية التي تقدمها المبادرات والمجتمع المدني لتغيير فكر المجتمع عن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتقليل من الاتجاهات السلبية نحوهم.

جدول رقم (3) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتساؤل الثالث

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تنظم ندوات للتوعية القانونية بحقوقي	2.75	0.95	1
ترشدني لطرق الشكوى حين أتعرض للإساءة أو الاستغلال الجنسي	2.25	0.88	3
توفر لي الحماية من كافة أشكال العنف.	2.25	0.88	3
تبصرني بحقوقي أو حصولي على المعلومات الخاصة بتلك الحقوق.	2.75	0.95	1
توفر كتيبات عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة	1.5	0.75	3
تقوم بتوعية الرأي العام بالمطالبة بحماية ذوي الاحتياجات الخاصة	2.60	0.93	2
تهتم بإزالة التناقض بين الأحكام والممارسات لتعزيز المساواة بين الجنسين لذوي الاحتياجات الخاصة.	2.75	0.95	1
يهتم أصحاب الأعمال بتحقيق المساواة بيننا وبين الأسوياء.	2.30	0.90	3
تقوم الجهات المسئولة بحملات تفتيشية لتحقيق المساواة بيننا وبين الأسوياء	2.60	0.93	2
توجه الرأي العام والبيئة المحيطة نحو قضايا ذوى الاحتياجات الخاصة وأهمية مساهمتهم فى المجتمع	2.75	0.95	1
توفر الدولة حوافز لمؤسسات الأعمال علي التزامهم بمعايير توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين.	2.85	0.98	1
تدعم المنظمات الدولية والمحلية والقطاع الخاص والأهلي بشأن توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين.	2.75	0.95	1
تلتزم بالاشتراطات الدولية الملزمة بشأن المساواة في توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة.	2.75	0.95	1
ن = 85	2.53	0.92	–

يوضح الجدول رقم (3) متوسط إجابات المبحوثين على مجال البرامج الاجتماعية التي تقدمها المبادرات والمجتمع المدني لتغيير فكر المجتمع عن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتقليل من الاتجاهات السلبية نحوهم، وذلك بمتوسط 2.53 وانحراف معياري 0.92 وكان في المرتبة الأولي الانشطة الاتية: تنظيم ندوات للتوعية القانونية لهم والتوعية بحقوقهم أو حصولهم على المعلومات الخاصة بتلك الحقوق والاهتمام بإزالة التناقض بين الأحكام والممارسات لتعزيز المساواة بين الجنسين لذوي الاحتياجات الخاصة وتوجيه الرأي العام والبيئة المحيطة نحو قضايا ذوى الاحتياجات الخاصة وأهمية مساهمتهم فى المجتمع وتوفير الدولة حوافز لمؤسسات الأعمال علي التزامهم بمعايير توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين ودعم المنظمات الدولية والمحلية والقطاع الخاص والأهلي بشأن توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين والالتزام بالاشتراطات الدولية الملزمة بشأن المساواة في توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة وجاء في المرتبة الثانية القيام بتوعية الرأي العام بالمطالبة بحماية ذوي الاحتياجات الخاصة وأيضًا قيام الجهات المسئولة بحملات تفتيشية لتحقيق المساواة بين الأسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة. وفي المرتبة الثالثة طرق الشكوى حين التعرض للإساءة أو الاستغلال الجنسي وتوفر لي الحماية من كافة أشكال العنف وتوفر كتيبات عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ويهتم أصحاب الأعمال بتحقيق المساواة بيننا وبين الأسوياء مما يتفق مع دراسة (فيليب حبيب، 2015) ودراسة (سكينة عبد المنعم 2023) مما يعني أن الأنشطة الأساسية التي تقوم به المبادرات الرئاسية ومنظمات المجتمع المدني طبقا لمعيار لتغيير فكر المجتمع عن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتقليل من

الاتجاهات السلبية نحوهم كانت تنظيم ندوات للتوعية القانونية والتوعية بحقوقهم وحصولهم على المعلومات الخاصة بتلك الحقوق والاهتمام بإزالة التناقض بين الأحكام والممارسات لتعزيز المساواة بين الجنسين .

رابعًا: البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الثقة بالنفس لذوي الاحتياجات الخاصة واندماجهم الاجتماعي والمهني في المجتمع

جدول رقم (4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتساؤل الرابع:

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
توفر لي حضانات مناسبة لأبنائي	2.75	0.95	1
تساعدني على التواصل الجيد مع افراد أسرتي وتذليل الصعوبات التي تواجهنى	2.25	0.90	2
تعمل على التطوير المستمر لقدراتي ومهاراتي	2.10	0.85.	3
تساعدني على الاشتراك في الاندية الرياضية وممارسة الرياضة المناسبة	2.25	0.90	2
تعمل على التشبيك مع المنظمات الدولية والداعمة للأشخاص ذوى الاعاقة لتغيير نظرة المجتمع	2.25	0.90	2
تساعدني على التواصل الجيد مع أقراني	2.8	0.98	1
تنظم لي الرحلات المناسبة	1.5	0.75	3
تعمل على توطيد العلاقات مع زملائي والبيئة الخارجية من خلال تنظيم الاحتفالات المناسبة	2.25	0.90	2
تعمل على توفير الاجهزة التعويضية التي تتناسب مع إعاقتي	1.8	0.80	3
توفر لي الرعاية والخدمات الصحية	2.8	0.98	1
تساعدني باستخراج الأوراق الثبوتية لي(شهادات الميلاد والبطاقات)	2.75	0.95	1
ن = 85	2.32	0.90	–

يوضح الجدول رقم (4) متوسط إجابات المبحوثين على مجال البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الثقة بالنفس لذوي الاحتياجات الخاصة واندماجهم الاجتماعي والمهني في المجتمع، وكان في المرتبة الاولي الانشطة الاتية : توفير حضانات مناسبة لأبنائهم و المساعدة على التواصل الجيد مع اقرانهم توفير الرعاية والخدمات الصحية والمساعدة باستخراج الأوراق الثبوتية لهم (شهادات الميلاد والبطاقات) وجاء في المرتبة الثانية المساعدة على التواصل الجيد مع افراد أسرتي وتذليل الصعوبات التي تواجهنى وأيضًا المساعدة على الاشتراك في الاندية الرياضية وممارسة الرياضة ويوجد تشبيك مع المنظمات الدولية والداعمة للأشخاص ذوى الاعاقة لتغيير نظرة المجتمع و تعمل توطيد العلاقات مع زملائي والبيئة الخارجية من خلال تنظيم الاحتفالات المناسبة وفي المرتبة الثالثة تعمل على التطوير المستمر لقدراتهم ومهاراتهم و تنظم الرحلات المناسبة و توفير الاجهزة التعويضية التي تتناسب مع إعاقتي مما يتفق مع دراسة (فيليب حبيب ،2015) و دراسة (سكينة عبد المنعم، 2023) مما يعني ان الأنشطة الأساسية التي تقوم به المبادرات الرئاسية ومنظمات المجتمع المدني طبقا لمعيار البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الثقة بالنفس لذوي الاحتياجات الخاصة واندماجهم الاجتماعي والمهني في المجتمع كانت توفير حضانات مناسبة لأبنائهم و المساعدة على التواصل الجيد مع اقرانهم و توفير الرعاية والخدمات الصحية بالإضافة إلى باقي الخدمات الأخرى.

خامسًا: البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق التواصل والتفاعل الاجتماعي بين ذوي الاحتياجات الخاصة وأقرانهم العاديين :

جدول رقم (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتساؤل الخامس

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تساعدني في تكوين علاقات جيدة مع أصدقائي	2.75	0.95	1
تقوم بتوعيتي أنا وأسرتي بضرورة تشجيعي على الاندماج في المجتمع	2.75	0.95	1
تقيم علاقات تعاونية بين الجمعيات الأهلية لتقديم خدمات لنا ولأسرنا.	2.5	0.90	2
تعمل على توطيد علاقة أسرتي بمنظمات المجتمع المدني لتحقيق الحماية الاجتماعية لنا.	2.5	0.90	2
تساعدني في اكتساب مهارات الاتصال لتنمية علاقاتي	2.75	0.95	1
تحرص على تحسين علاقتي بأسرتي	2.5	0.90	2
توجهني بمصادر الحصول على الخدمات	2.8	0.98	1
ن = 85	2.65	0.93	–

يوضح الجدول رقم (5) متوسط إجابات المبحوثين على مجال البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق التواصل والتفاعل الاجتماعي بين ذوي الاحتياجات الخاصة وأقرانهم العاديين، وقد جاء متوسط إجابات المبحوثين 2.65 وبانحراف معياري 0.93 وقد جاء في المرتبة الاولي الانشطة الاتية : المساعدة في تكوين علاقات جيدة مع أصدقائهم والقيام بالتوعية له وأسرته بضرورة التشجيع على الاندماج في المجتمع والمساعدة في اكتساب مهارات الاتصال لتنمية والتوجيه بمصادر الحصول على الخدمات. وجاء في المرتبة الثانية القيام بعلاقات تعاونية بين الجمعيات الأهلية لتقديم خدمات لنا ولأسرنا والعمل على توطيد علاقة اسرهم بمنظمات المجتمع المدني لتحقيق الحماية الاجتماعية لهم والحرص على تحسين علاقتهم بأسرتهم مما يتفق مع دراسة (فيليب حبيب ، 2015) مما يعني ان الأنشطة الأساسية التي تقوم به المبادرات الرئاسية ومنظمات المجتمع المدني طبقا لمعيار البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق التواصل والتفاعل الاجتماعي بين ذوي الاحتياجات الخاصة وأقرانهم العاديين كانت المساعدة في تكوين علاقات جيدة مع أصدقائهم و القيام بالتوعية له وأسرته بضرورة التشجيع على الاندماج في المجتمع.

المعلومات الشخصية (استمارة مقابلة المسئولين):

- أغلبية العينة من الإناث، حيث بلغت نسبتهم (67%).
- أغلبية العينة من الحاصلين على دراسات عليا بنسبة (80%)، ثم الحاصلين مؤهل عالي بنسبة (20%).
- هناك (47%) من المبحوثين تقع أعمارهم في الفئة (35 – 45) وان نسبة (33%) من المبحوثين أعمارهم تقع في الفئة (45–55) وأخيرًا نسبة (20%) أعمارهم أكثر من 55 عام.
- هناك (20%) من المبحوثين لديهم سنوات خبرة من (5–8) وان نسبة (33%) لديهم سنوات خبرة من (8–11) وان نسبة (27%) لديهم سنوات خبرة من (11–13) وان نسبة (20%) لديهم سنوات خبرة اكثر من 13 سنة في مجال العمل الاجتماعي .

– هناك نسبة (47%) من المبحوثين يعملوا كمديرين عموم في وزارة التضامن، ونسبة (33%) من المبحوثين يعملوا كمدير مشروعات في منظمات المجتمع المدني، وان هناك نسبة (20%) يعملوا كمدير عام للمتابعة في المبادرات المختلفة .

الإجابة على تساؤلات الدراسة (عينة المسؤولين):

أولاً: التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة

جدول رقم (6): يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لتنفيذ التدريبات

المتغير		ك	%
هل قمت بإعداد دورات تدريبية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة خدمات من الجمعية	نعم	15	100
	لا	0	0
الإجمالي		15	100

يتضح من جدول رقم(6) أن (100%) من المبحوثين قاموا بتنفيذ دورات تدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة.

جدول رقم (7): يوضح عدد المسئولين الذين نفذوا تدريبات حسب موضوعات التدريبات

العبارة ما موضوعات الدورات التدريبية	العدد
قواعد الرعاية والتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة	15
الدعم النفسي لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة	12
استخدامات ومميزات كارت ذوي الاحتياجات الخاصة	15
حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر	10
المهارات الحياتية	15
التعريف بالمشروعات التي تمولها وزارة التضامن الاجتماعي والصندوق الاجتماعي للتنمية	10
ن = 15	

يوضح جدول رقم(7) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان دورات قواعد الرعاية والتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة واستخدامات كارت ذوي الاحتياجات الخاصة والمهارات الحياتية هي اكثر الدورات التي نفذها جميع المبحوثين من عينة المسئولين يليها دورات الدعم النفسي لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة وأخيرًا دورات حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر وأيضًا التعريف بالمشروعات التي تمولها وزارة التضامن والصندوق الاجتماعي للتنمية لذوي الاحتياجات الخاصة مما يتفق مع دراسة (سكينة عبد المنعم 2023) .

جدول رقم (8): يوضح عدد المسئولين حسب مقترحاتهم لدور منظمات المجتمع المدنى لتوفير وايجاد مصدر دخل لذوي الاحتياجات الخاصة

العبارة ما دور منظمات المجتمع المدني في كيفية ايجاد او توفير مصدر دخل لذوي الاحتياجات الخاصة	العدد
ايجاد وتمويل مشروعات تناسب ذوي الاحتياجات الخاصة	15
تنفيذ تعاون مع القطاع الخاص بعقود تتضمن شروط تناسب ذوي الاحتياجات الخاصة	12
ن = 15	

يوضح جدول رقم(8) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين أن عدد 15 من المسؤولين ان ايجاد وتمويل مشروعات تناسب ذوي الاحتياجات الخاصة كان الاختيار المناسب لتوفير مصدر دخل لهم ثم ان عدد 12 من المسئولين اضاف ضرورة وجود تعاون وعقود مع القطاع الخاص لتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة بما يناسب نوع اعاقتهم مما يتفق مع دراسة (سكينة عبد المنعم، 2023) .

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

جدول رقم (9) يوضح عدد المسئولين حسب مقترحاتهم لدور منظمات المجتمع المدني في انشاء مشاريع صغيرة لذوي الاحتياجات الخاصة

العبارة **ما دور منظمات المجتمع المدني في انشاء مشاريع صغيرة لذوي الاحتياجات الخاصة**	**العدد**
تنفيذ تدريبات متخصصة تناسب نوع الاعاقة الخاصة بهم	15
توفير اماكن عمل داخل مقرات المنظمات	10
توفير الاجهزة والمعدات الخاصة بهذه المشروعات	6
توفير خبراء ومتخصصين في كل مشروع لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة علي انجاح المشروعات التي سوف يتم انشائها	8
ن = 15	

يوضح جدول رقم (9) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 15 من المسؤولين يرون ان دور منظمات المجتمع المدني في انشاء مشاريع صغيرة لذوي الاحتياجات الخاصة يتضمن تنفيذ تدريبات متخصصة تناسب نوع الاعاقة الخاصة بهم واضاف عدد 10 من المسئولين انه لابد من توفير اماكن عمل داخل مقرات المنظمات لهم واضاف عدد 6 مسئولين انه لابد من توفير الاجهزة والمعدات الخاصة بهذه المشروعات واخيرا اضاف عدد 8 مسئولين انه لابد من توفير خبراء ومتخصصين في كل مشروع لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة علي انجاح المشروعات التي سوف يتم انشائها.

جدول رقم (10): يوضح عدد المسئولين حسب مقترحاتهم لدور منظمات المجتمع المدني في تعريف الاهلية واستقلال الذمة المالية لذوي الاحتياجات الخاصة

العبارة **ما دور منظمات المجتمع المدني في تعريف الاهلية واستقلال الذمة المالية لذوي الاحتياجات**	**العدد**
تنفيذ تدريبات وندوات تعريفيه لمفاهيم الاهلية واستقلال الذمة المالية	15
ن = 15	

يوضح جدول رقم(10) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 15 من المسؤولين يرون ان دور منظمات المجتمع المدني في تعريف الاهلية واستقلال الذمة المالية لذوي الاحتياجات الخاصة يتم بتنفيذ تدريبات وندوات تعريفيه لمفاهيم الاهلية و استقلال الذمة المالية .

جدول رقم (11): يوضح عدد المسئولين حسب مقترحاتهم لزيادة او تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة

العبارة **مقترحاتك لزيادة او تفعيل دور منظمات المجتمع المدني فى التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة**	العدد
ربط منظمات المجتمع المدني مع الجهات الحكومية لتسهيل استخراج المستندات الرسمية من مقرات هذه المنظمات	15
التعاون والتشبيك بين المنظمات بعضها ببعض لتسهيل تنفيذ الانشطة المختلفة لذوي الاحتياجات الخاصة	6
ن = 15	

يوضح جدول رقم(11) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 15 من المسؤولين يرون انه لزيادة او تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة يتم بتنفيذ ربط منظمات المجتمع المدني مع الجهات الحكومية لتسهيل استخراج المستندات الرسمية من مقرات هذه المنظمات واضاف عدد 6 من المسئولين انه يتم التعاون

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

والتشبيك بين المنظمات بعضها ببعض لتسهيل تنفيذ الانشطة المختلفة لذوي الاحتياجات الخاصة مما يتفق مع دراسة (سكينة عبد المنعم 2023) .

ثانياً : التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة

جدول رقم (12): يوضح عدد المسئولين حسب مقترحاتهم لدور منظمات المجتمع المدني في كيفية تغيير فكر المجتمع عن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتقليل من الاتجاهات السلبية نحوهم

العبارة : ما هو دور منظمات المجتمع المدني في كيفية تغيير فكر المجتمع عن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتقليل من الاتجاهات السلبية نحوهم	العدد
تنفيذ تدريبات وندوات داخل الجهات الحكومية المدارس والجامعات ومراكز الشباب للأسوياء عن كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة	15
تنفيذ تدريبات وندوات داخل الجهات الحكومية المدارس والجامعات ومراكز الشباب للأسوياء عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة	15
الحرص علي الظهور الاعلامي للنماذج الناجحة من ذوي الاحتياجات الخاصة	10
ن = 15	

يوضح جدول رقم (12) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 15 من المسؤولين يرون ان دور منظمات المجتمع المدني في كيفية تغيير فكر المجتمع عن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتقليل من الاتجاهات السلبية نحوهم يتضمن تنفيذ تدريبات وندوات داخل الجهات الحكومية المدارس والجامعات ومراكز الشباب للأسوياء عن كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وأيضًا تنفيذ تدريبات وندوات داخل الجهات الحكومية المدارس والجامعات ومراكز الشباب للأسوياء عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة فيما اضاف 10 مسئولين اقتراح الحرص علي الظهور الاعلامي للنماذج الناجحة من ذوي الاحتياجات الخاصة مما يتفق مع دراسة (سكينة عبد المنعم 2023) .

جدول رقم (13): يوضح عدد المسئولين حسب مقترحاتهم لدور منظمات المجتمع المدني في زيادة فرص التفاعل الاجتماعي بين المعاقين وأقرانهم من العاديين

العبارة : ما هو دور منظمات المجتمع المدني في زيادة فرص التفاعل الاجتماعي بين المعاقين وأقرانهم من العاديين	العدد
تفعيل وزيادة مدارس الدمج بين الاسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة	15
تنفيذ مسابقات رياضية وثقافية بين الاسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة	10
زيادة عدد الافلام والمسلسلات والبرامج التي تظهر الاسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة	6
ن = 15	

يوضح جدول رقم(13) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 15 من المسؤولين يرون ان دور منظمات المجتمع المدني في زيادة فرص التفاعل الاجتماعي بين المعاقين وأقرانهم من العاديين يتضمن تفعيل وزيادة مدارس الدمج بين الاسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة واضاف عدد 10 مسؤولين تنفيذ مسابقات رياضية وثقافية بين الاسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة واخيرا اضاف عدد 6 من المسئولين اقتراح زيادة عدد الافلام والمسلسلات والبرامج التي تظهر الاسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة .

جدول رقم (14): يوضح عدد المسئولين حسب مقترحاتهم لزيادة او تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة

العبارة : ما هي اقتراحاتك لزيادة او تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة	العدد
تنفيذ زيارات متبادلة لذوي الاحتياجات الخاصة للجهات الحكومية والخاصة والمدارس والجامعات	15
زيادة الحملات الاعلامية لدعم وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة	12
تفعيل دور المنظمات في مساعدة الجهات التنفيذية للتأكد من تشغيل نسبة 5% لذوي الاحتياجات الخاصة	3
ن = 15	

يوضح جدول رقم(14) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 15 من المسؤولين يرون ان لزيادة او تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة يتضمن تنفيذ زيارات متبادلة لذوي الاحتياجات الخاصة للجهات الحكومية والخاصة والمدارس والجامعات واضاف عدد 12 من المسؤولين زيادة الحملات الاعلامية لدعم وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة واخيرا اضاف عدد 3 من المسئولين اقتراح تفعيل دور المنظمات في مساعدة الجهات التنفيذية للتأكد من تشغيل نسبة 5% لذوي الاحتياجات الخاصة ما يتفق مع دراسة (سكينة عبد المنعم 2023).

ثالثاً: التمويل لمنظمات المجتمع المدني لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة

جدول رقم (15): يوضح عدد المسئولين حسب ما تقييمك للدعم المادي الذى تتلقاه الجمعيات من المنظمات الدولية لتدريب وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة ومدى كفايته

العبارة : ما تقييمك للدعم المادي الذى تتلقاه الجمعيات من المنظمات الدولية لتدريب وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة ؟ ومدى كفايته؟	العدد
غير كافي و لابد من مضاعفته 5 اضعاف علي الأقل	9
غير كافي و لابد من مضاعفته 3 اضعاف على الأقل	3
كافي و ولكن مطلوب زيادته للضعف خصوصا للإعاقات الذهنية	3
ن = 15	

يوضح جدول رقم (15) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 10 من المسؤولين قاموا بتقييم الدعم المادي الذى تتلقاه الجمعيات من المنظمات الدولية لتدريب وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة ومدى كفايته انه غير كافي ولابد من مضاعفته 5 اضعاف علي الاقل وان هناك 3 مسئولين يرون انه غير كافي ولابد من مضاعفته 3 اضعاف علي الاقل وأخيرا يري عدد 3 مسؤولين انه كافي ولكن مطلوب زيادته للضعف خصوصًا للإعاقات الذهنية مما يتفق مع دراسة (سكينة عبد المنعم 2023).

جدول رقم (16): يوضح عدد المسئولين حسب ما تقييمك للدعم الفني الذى تتلقاه الجمعيات من المنظمات الدولية لتدريب وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة ومدى كفايته

العبارة : **ما تقييمك للدعم الفني الذى تتلقاه الجمعيات من المنظمات الدولية لتدريب وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة ؟ ومدى كفايته؟**	العدد
غير كافي و لابد من زيادة الخبراء في مجالات عديدة	9
كافي ولكن مطلوب زيادته للمناطق البعيدة والنائية ومحافظات الصعيد	6
ن = 15	

يوضح جدول رقم (16) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 9 من المسؤولين قاموا بتقييم الدعم الفني الذى تتلقاه الجمعيات من المنظمات الدولية لتدريب وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة ومدى كفايته انه غير كافي ولابد من زيادة الخبراء في مجالات عديدة وان هناك 6 مسئولين يرون انه كافي ولكن مطلوب زيادته للمناطق البعيدة والنائية ومحافظات الصعيد مما يتفق مع دراسة (سكينة عبد المنعم 2023) .

جدول رقم (17) يوضح عدد المسئولين من حيث المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب طبيعة المنظمات نفسها او من داخلها

العبارة : **ما هي المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب طبيعة المنظمات نفسها او من داخلها**	العدد
عدم وجود خبرات كافية لدي معظم المنظمات لتنفيذ ومتابعة المشروعات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة	8
عدم وجود ربط اليكتروني بين المنظمات لتحقيق التكامل وتغطية كافة محافظات الجمهورية	7
ن = 15	

يوضح جدول رقم (17) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 8 من المسؤولين ان المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب طبيعة المنظمات نفسها او من داخلها هو عدم وجود خبرات كافية لدي معظم المنظمات لتنفيذ ومتابعة المشروعات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وان عدد 7 من المسؤولين يرون ان عدم وجود ربط اليكتروني بين المنظمات لتحقيق التكامل وتغطية كافة محافظات الجمهورية.

جدول رقم (18): يوضح عدد المسئولين من حيث المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة من حيث التجهيزات والشروط والمتطلبات

العبارة : **ما هي المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة من حيث التجهيزات والشروط والمتطلبات**	العدد
عدم وجود دور للمنظمات غير التواصل مع ذوي الاحتياجات الخاصة مما يضعف مصداقيتها	8
عدم وجود معدات وادوات او تراخيص داخل المنظمات لتنفيذ خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة	7
ن = 15	

يوضح جدول رقم (18) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 8 من المسؤولين ان المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة من حيث التجهيزات والشروط والمتطلبات هو عدم وجود دور للمنظمات غير التواصل مع ذوي الاحتياجات الخاصة مما يضعف مصداقيتها وان عدد 7 من المسؤولين يرون ان عدم وجود معدات وادوات او تراخيص داخل المنظمات لتنفيذ خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة .

جدول رقم (19): يوضح عدد المسئولين من حيث المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب نظره المجتمع

العبارة : ما هي المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب نظره المجتمع	العدد
نظرة الاسوياء لذوي الاحتياجات الخاصة انهم عبء عليهم وليس لهم دور في التنمية	15
ن = 15	

يوضح جدول رقم (19) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 15 من المسؤولين ان المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب نظره المجتمع هو نظرة الاسوياء لذوي الاحتياجات الخاصة انهم عبء عليهم وليس لهم دور في التنمية .

جدول رقم (20): يوضح عدد المسئولين من حيث المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب طبيعة المنظمات نفسها او من داخلها

العبارة : ما هي المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب طبيعة المنظمات نفسها او من داخلها	العدد
عدم وجود خبرات كافية لدي معظم المنظمات لتنفيذ ومتابعة الخدمات الاجتماعية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة	15
عدم وجود ربط اليكتروني بين المنظمات لتحقيق التكامل وتغطية كافة محافظات الجمهورية	5
ن = 15	

يوضح جدول رقم (20) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 15 من المسؤولين ان المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب طبيعة المنظمات نفسها او من داخلها هو عدم وجود خبرات كافية لدي معظم المنظمات لتنفيذ ومتابعة الخدمات الاجتماعية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وقد اضاف عدد 5 من المسئولين عدم وجود ربط اليكتروني بين المنظمات لتحقيق التكامل وتغطية كافة محافظات الجمهورية مما يتفق مع دراسة (سكينة عبد المنعم 2023) .

جدول رقم (21): يوضح عدد المسئولين من حيث المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب نظره المجتمع

العبارة : ما هي المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب نظره المجتمع	العدد
نظرة المجتمع انهم عبء وعدم الوعي بكيفيه تقديم الخدمات التي تناسب نوع اعاقتهم	15
ن = 15	

يوضح جدول رقم(21) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 15 من المسؤولين ان المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب نظره المجتمع هو نظرة المجتمع انهم عبء وعدم الوعي بكيفيه تقديم الخدمات التي تناسب نوع اعاقتهم مما يتفق مع دراسة (سكينة عبد المنعم 2023) .

جدول رقم (22): يوضح عدد المسئولين من حيث دور الدولة من حيث المبادرات والدعم المادي او الفني المقدم لمنظمات المجتمع المدني للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة

العبارة : **ما رايك في دور الدولة من حيث المبادرات والدعم المادي او الفني المقدم لمنظمات المجتمع المدني للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة**	العدد
جيد ولكن لابد من زيادة عدد الخدمات المقدمة بكافة اشكالها لذوي الاحتياجات الخاصة	9
جيد ولكن لابد من زيادة المراقبة والمتابعة لتنفيذ النسبة القانونية من تعيين ذوي الاحتياجات الخاصة في القطاع الحكومي والخاص	6
ن = 15	

يوضح جدول رقم (22) انه بعد تفريغ الاستمارات تبين ان عدد 9 من المسؤولين ان دور الدولة من حيث المبادرات والدعم المادي او الفني المقدم لمنظمات المجتمع المدني للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة جيد مما يتفق مع دراسة (فيليب حبيب، 2015) ولكن لابد من زيادة عدد الخدمات المقدمة بكافة اشكالها لذوي الاحتياجات الخاصة بينما يري عدد 6 مسئولين انه جيد ولكن لابد من زيادة المراقبة والمتابعة لتنفيذ النسبة القانونية من تعيين ذوي الاحتياجات الخاصة في القطاع الحكومي والخاص مما يتفق مع دراسة (سكينة عبد المنعم 2023) .

<u>وبناء علي النتائج السابقة يتضح الاتي:</u>

1 – صحة الفرض في وجود فروق ذات دلالة إحصائية واضحة لدور منظمات المجتمع المدني في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين مستوى معيشة الأسرة.

2- صحة الفرض وجود فروق ذات دلالة إحصائية واضحة لدور منظمات المجتمع المدني في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والبناء الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية.

3- صحة الفرض في وجود فروق ذات دلالة إحصائية واضحة لدور منظمات المجتمع المدني في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير فرص عمل لائقة لهم.

4- صحة الفرض في وجود فروق ذات دلالة إحصائية واضحة لدور منظمات المجتمع المدني في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير مشروعات مدرة للدخل لهم.

نتائج الدراسة

1 – يوجد عدد 8 مبادرات وتوجيهات رئاسية مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة وعي (حياه كريمة – دعم وتمكين ومشاركة – 100 مليون صحة – تكافل وكرامة – قادرون باختلاف – عطاء – تمكين – انطلق).

2 – تم مشاركة منظمات المجتمع المدني في كافة المبادرات والتوجيهات حسب نوع المنظمة ونطاق عملها وكان ابرزها جمعيه النور والامل و جمعيه ضعاف السمع والصم والمؤسسة الاهلية لرعاية ذوى الاحتياجات الخاصة و منظمة هاند كاب بالإضافة الي العديد من المنظمات الأخرى داخل نطاق القاهرة الكبري.

3 – قامت منظمات المجتمع المدني بتنفيذ التمكين الاجتماعي وتقديم الدعم النفسي والفني لذوي الاحتياجات الخاصة واسرهم وأيضًا تغيير نظره المجتمع لذوي الاحتياجات الخاصة.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

4 – قامت منظمات المجتمع المدني بتنفيذ التمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة وعقد اتفاقات مع القطاع الخاص لتشغيلهم وتنفيذ ورش عمل وتدريبات مهنية لهم.

5 – يوجد تحديات تخص تقديم الخدمات الرسمية لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال منظمات المجتمع المدني أيضًا عدم كفاية التمويل لزيادة المشروعات المقدمة لهم وعدم كفاية الخبراء داخل منظمات المجتمع المدني لتقديم الاستشارات الاقتصادية والاجتماعية للعاملين وادارة هذه المنظمات لضمان انجاح المشروعات ووصول الخدمات بالشكل المثالي.

6 – يوجد تحديات تخص الطرق والمسارات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة علي الرغم من وجود كود جديد لأنشاء الطرق الخاصة بهم.

7 – يوجد تحديات تخص تدريب العاملين بمنظمات المجتمع المدني علي التشبيك والتعاون فيما بينها أيضًا ضعف الانظمة التكنولوجية لربط المنظمات بعضها البعض وبين الجهات الحكومية الرسمية.

8 – يوجد تحديات لقله عدد الحضانات وأيضًا قلة المطبوعات والوسائل التكنولوجية التي تتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة .

الخلاصة

قامت الدراسة بوضع تصور كامل للمبادرات التي يتم تنفيذها لذوي الاحتياجات الخاصة ودور منظمات المجتمع المدني فيها وتوضيح كافة الخدمات والانشطة التي تقوم بها من خلال نظرة اجتماعية واقتصادية وتم استطلاع اراء المستفيدين منها والمسئولين القائمين عليها في الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ثم فرز وتقييم هذه الآراء للتعرف علي المميزات والتحديات الوصول الي النتائج والتوصيات والتي اوضحت ان عدد المبادرات التي يتم تنفيذها هي 8 مبادرات تشمل الجوانب الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية والتكنولوجية والاقتصادية والنفسية لذوي الاحتياجات الخاصة واسرهم ويمثل الدعم المادي الشهري والكشف الطبي وتمويل المشروعات والاجهزة التعويضية من اكثر الانشطة رضاء والأعلى تقييما من المستفيدين وايضا المسئولين وان من اكبر التحديات هو تخصيص مسارات للطرق وقله عدد الحضانات بالإضافة الي التدريب للقائمين علي التنفيذ من منظمات المجتمع المدني والربط الاليكتروني بين المنظمات بعضها البعض واخر هذه التحديات هو قله عدد الخبراء في مجال الاستشارات الاجتماعية والاقتصادية وقد اوصت الدراسة بما يضمن مواجهة هذا التحديات بالإضافة الي الانشطة والخدمات المطلوب زيادها او تحسينها.

التوصيات

1 – زيادة التمويل الخاص بمشروعات ذوي الاحتياجات الخاصة لثلاث اضعاف التمويل الحالي علي الأقل.

2 – تنفيذ الكود المصري للطرق الخاص بمسارات ذوي الاحتياجات الخاصة .

3 – زيادة عدد الخبراء في منظمات المجتمع المدني لتقديم الاستشارات في التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة.

4 – قيام الجهات الحكومية بتنفيذ انظمة تكنولوجية لربط كافة الخدمات والانشطة في منظمات المجتمع المدني الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

5 – زيادة التدريبات الخاصة بالعاملين والادارات لمنظمات المجتمع المدني التي توضع التعامل الأمثل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

6 – زيادة عدد الحضانات التي تتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

7 – الاستعانة بالنماذج الناجحة من الدول الأخرى للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

الدراسات المستقبلية

1 – مقارنة بين الدول النامية والمتقدمة في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة.

2 – مقارنة بين أفضل المشروعات للتمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة.

3 – أفضل الوسائل التكنولوجية لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة.

المراجع

إبراهيم عبد الرحمن رجب (2008)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسلوكية، ص457.

أحمد شفيق السكري (2014)، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، ط2، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ص182.

أحمد عبد الحليم عريبات (2016)، إرشاد ذوي الحاجات الخاصة وأسرهم، ط2، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 95.

أحمد محمد الزغبي (2012)، التربية الخاصة للموهوبين والمعوقين وسبل رعايتهم، القاهرة، دار زهران للنشر والتوزيع، ص 80.

أحمد وادي (2012)، الاعاقة العقلية (الأسباب – التشخيص–التأهيل)، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع.

أسماء سراج الدين هلال (2012)، تأهيل المعاقين، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 19.

إقبال الأمير السمالوطى (2001)، دور الجمعيات الأهلية فى تحقيق التنمية، بحث علمي منشور بمجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد الثاني عشر، ص 6.

أماني قنديل (2014)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص64.

أمل محمد سلامة (2009)، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة مع وضع تصور مقترح لتفعيل دورها (دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بحي المنتزه بالإسكندرية)، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ص 98–141.

آية سمير صلاح منصور (2020)، تناول مواقع التواصل الاجتماعي لقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.

إيمان أحمد الشربينى (2012)، التخطيط المالى كأداة لتحقيق الشفافية والمصداقية فى الجمعيات الأهلية غير الهادفة للربح، القاهرة، معهد التخطيط القومى، ص12.

إيمان محمد السيد سلام وآخرون (2018)، جودة الحياة وعلاقتها بالكفاءة الوالدية لدى أمهات الأطفال المعاقين عقليًا القابلين للتعلم، دراسات تربوية واجتماعية، مجلة كلية التربية، جامعة حلوان، مجلد 22، ع3، ص 709–748.

إيهاب الببلاوي(2009)، قلق الكفيف " تشخيصه وعلاجه"، القاهرة، دار سبيل الرشاد، ص 120.

برهان غليون(2009)، دور العوامل الداخلية والخارجية في بناء المجتمع المدنى العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 82.

جمال الخطيب (2015)، مقدمة في الإعاقات الجسمية والصحية، الأردن، دار الشروق، ص 71.

جمال عبد الله سلامه أبو زيتون، يوسف فرحان مقدادي (2013)، الأمن النفسي النفيس لدى الطلبة المعاقين بصريًا في ضوء بعض المتغيرات، مجلة جامعة دمشق، مجلد 38، عدد 3، ص 121– 156.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110–0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636–3178

حاتم عبد المنعم أحمد (2016)، تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية والقرارات من المنظور الاجتماعي، سلسلة دراسات مصرية في علم الاجتماع البيئي، الكتاب الثالث، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ص 19.

حدة يوسفي (2019)، آليات التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في مواجهة التهميش والاقصاء من وجهة نظر المختصين في الجزائر وبعض البلدان العربية . دراسة استكشافية، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر، مجلد 6، عدد 1، ص 143-163.

حمدى عبد الرحمن، عزة خليل(2013)، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الافريقى، ط2، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، ص24.

خولة أحمد يحي (2013)، إرشاد أسر ذوي الحاجات الخاصة، الأردن، دار الفكر ناشرون وموزعون.

داود محمود (2010)، التأهيل المجتمعى (مفهومه، فلسفته، مبادئه)، الأردن، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

رحاب أحمد عبد القادر الريس (2020)، فعالية برنامج إرشادي قائم على الأنشطة الحسية في خفض بعض مظاهر الاضطرابات الحسية لدى الأطفال ذوي الإعاقة العقلية البسيطة، رسالة ماجستير، كلية التربية للطفولة المبكر، جامعة بورسعيد.

رشاد أحمد عبد اللطيف (2016)، طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية "مدخل دراسة المجتمع"، ط3، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 88.

رشاد على عبد العزيز موسى (2008)، علم نفس الإعاقة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 227.

روحى عبادات (2013)، مدى ملائمة بيئة العمل التى يعمل بها الموظفون ذوى الإعاقة وأدائهم الوظيفى فى دولة الإمارات، جريدة الأمل الإلكترونية التطوعية (alamal.com.kw)، تاريخ الزيارة، نوفمبر 2022.

زياد كامل اللالا، وآخرون (2012)، أساسيات التربية الخاصة، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

زينب محمد شقير (2004)، نداء الابن المعاق، كلية التربية، جامعة طنطا، ص 131.

سليمان طعمة الريحاني، وآخرون (2014)، إرشاد ذوي الحاجات الخاصة وأسرهم، ط2، الأردن، دار الفكر ناشرون وموزعون، ص51.

سليمان عبد الواحد إبراهيم (2013)، الموهوبون ذوو الإعاقات، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، ص 51.

سوسن عثمان عبد اللطيف (2004)، التنمية المحلية للمجتمعات الريفية الحضرية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ص 346.

شهيدة الباز (2008)، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، مركز البحوث العربية بالتعاون مع المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية، المجلد رقم 3، القاهرة، أكتوبر، ص 64.

شيرين محمد عبد الحافظ (2020)، مقياس تمكين وبناء قدرات العمالة غير المنتظمة اقتصاديا واجتماعيا، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مجلد 3، عدد 52، ص 815-856.

صباح عايش (2021)، جودة الحياة الأسرية لدى أسر المعاقين عقليا (دراسة ميدانية على أسر المعاقين عقليا بالشلف وتيارت)، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 5، ع 1، ص 231-258.

صفاء السيد على عقل (2021)، برنامج أنشطة قائم على مدخل التكامل الحسي لتنمية بعض مهارات التنمية المستدامة لدى التلاميذ ذوي الاعاقة الذهنية القابلين للتعلم، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة قناة السويس.

طلعت مصطفى السروجي (2014)، السياسية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، ط2، القاهرة، دار الفكر العربي، ص 44.

طلعت مصطفى السروجي (2005)، الخدمة الاجتماعية وتفعيل منظمات المجتمع المدني، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الأول فى المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، بورسعيد، ص238.

عبد العزيز مصطفي السرطاوي وآخرون (2016)، فعالية برنامج تدريبي مهني قائم على تدريب المهارات للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في مرحلة التأهيل المهني، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، مجلد 10، ع 1، ص 66-82.

عبد اللطيف حسين فرج (2011)، الإعاقة العقلية والذهنية، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 25.

عبد الله الصعيدي (2012)، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي – تقييم أثر النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 506.

عبد الله بن حجاب القحطاني، مزيد عبد الفتاح حياصات (2016)، جودة الحياة للشباب ذوي الإعاقة في مدينة تبوك وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة التربية الخاصة والتأهيل، مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل، مجلد 3، ع 11، ص 177–207.

عبد المنصف عبد المنعم حامد بدر (2019)، البرنامج الإرشادي وأثره على مهارات جودة الحياة لأسر الأطفال التوحديين بدولة قطر، المجلة العربية للنشر العلمي، سبتمبر، ص 84–116.

عبد الوهاب الظفيرى (2001)، المجتمع المدنى ورسم السياسة الاجتماعية فى دولة الكويت بحث منشور بمجلة الدراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، عدد 10، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2001، ص 507– 508.

عصام النمر (2011)، محاضرات في تعديل السلوك دليل عملي وعلمي للآباء والمربين والعاملين مع الأشخاص المعاقين، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 98.

غربي بن مرجي الشمري (2015)، التمكين الاقتصادي لذوي الإعاقة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، عدد 163، جزء 1، ص 361–390.

فاروق الروسان (2010)، سيكولوجية الأطفال غير العاديين، ط2، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 15 الي ص 38.

فاروق الروسان (2012)، قضايا ومشكلات في التربية الخاصة، ط2، الأردن، دار الفكر، ص 38.

فؤاد الجوالدة (2013)، الاعاقة السمعية، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 18.

فيليب ماهر حبيب سليمان (2015)، دور منظمات المجتمع المدنى فى تأهيل المعاقين بصرياً لدمجهم داخل بيئة العمل، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

ماهر أبو المعاطى (2010)، الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى المجال الطبى ورعاية المعاقين، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ص 243.

ماهر أبو المعاطى (2016)، الخدمة الاجتماعية فى مجال الفئات الخاصة، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

ماهر أبو المعاطى على (2010)، إدارة المؤسسات الاجتماعية مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي، مكتبة الصفوة، الفيوم، ص121.

محمد الغيلانى (2015)، المجتمع المدني "حجمه مفارقاته ومحاصره هل سيتم الاحتفاظ به"؟، ط 2، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 185.

محمد سلامة غبارى (2012)، رعاية الفئات الخاصة فى محيط الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ص 39.

محمود متولى(2004)، مصر والحياة النيابية قبل عام 1952، دراسة تاريخية وثائقية، ط3، القاهرة، درا الثقافة للطباعة والنشر، ص 80.

مدحت أبو النصر(2018)، تأهيل ورعاية متحدى الإعاقة، القاهرة، ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص 19.

مدحت محمد أبو النصر (2004)، إدارة الجمعيات الأهلية فى مجال رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ص 84.

مصطفى نوري القمش، خليل عبد الرحمن المعايطة (2014)، سيكولوجية الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 60.

منى عرفة عبد الوهاب (2019): فعالية برنامج إلكتروني قائم على التدريس الحاني في التربية الأسرية لتنمية الوعي البيئي والسلوك التكيفي لدى ذوي الإعاقة الذهنية القابلين للتعلم، مجلة بحوث عربية في مجالات التربية النوعية، رابطة التربويين العرب.

مهدي محمد القصاص (2010)، التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة دراسة ميدانية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني (الإعاقة الذهنية ين الرعاية والتجنب)، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ص 1–38.

سكينة محمد عبد المنعم (2023) ، التمكين التعليمي لطلاب لذوى الاحتياجات الخاصة في التعليم قبل الجامعي (دراسة ميدانية)، المجلة التربوية لتعليم الكبار، المجلد 5، العدد 1، يناير 2013، ص 233– 255 .

نجوى عبد الله سمك (2009)، القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية فى مصر، ط2، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مكتبة التنمية، ص 16.

هالة مصطفى (2002)، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، ص9.

هنادي أحمد قعدان (2014)، الاضطرابات الانفعالية والسلوكية عند داون سندروم برنامج تدريبي علاجي، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص 55.

وائل بيومي السباعي (2009)، الاضطرابات السلوكية عند الأطفال الوقاية والعلاج، مصر، العربي للنشر والتوزيع، ص356.

وزارة التضامن الاجتماعي(2020)، الموقع الرسمي للوزارة، **www.moss.gov.eg**

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2021)، الموقع الرسمي للجهاز، **https://www.capmas.gov.eg/**

المجلس القومي لشئون ذوي الإعاقة (2022)، الموقع الرسمي للجهاز، http://ncpd.gov.eg/ar

Alper. Meryl, Hourcade. Juan. Pablo,Gilutz. Shuli, (2012); Adding reinforced corners: designing interactive technologies for children with disabilities. 19(6): 72-75 the 11th International Conference on Interaction Design and Children, 363-366, Bremen, Germany. InteractionsMagazine, volume 19, ACM.

Ann- Marie- Clark (2008); The Sovemeign Limits of Global Civil Society, Acomipamison Of NGO Participation in Un World Conferences On The Environment, Human Rights and Woman World Politics, Vol., (51), No. (1), p.55.

Bamberger, Michael. (2015); IPDET Handbook for evaluating Gender Impacts of development policies and programs. International program for development evaluation training, Ottawa.p.31.

Blaney. D. Pasham (2009): Civil Society and Ocmacy in Third Word Ambiguities and Histoucal, Studies in Comparative International Development Vol. 28 No.1, Spring, p.6.

Breier, Horst. (2018); Joint evaluations: Recent experience, lessons learned and options for the future. Draft report to the development assistance committee network on development evaluation, organization for economic cooperation and development, Paris.p.118

Carathems. Thomas (2011): Civil Society, Foreign- Policy Journal N1, Writer, p.p (18: 27).

Cindy Wiggett-Barnard (2013); Disability employment attitudes and practices in South African companies: A survey and case studies, ph.d degree , faculty of Arts and Social Sciences at Stellenbosch University.

Cohen, J: (2009); Class and Civil Society, The limits of Marxian Critical Theory Amherst, The University of Man Press, p.30.

Compton, Donald W, M Baizerman, and S. H. Stockdill, eds. (2012; The art, craft, and science of evaluation capacity building. New directions for evaluation 93 (spring)(publication of the American evaluation association.p.85.

Duane, R. Monett, tend et al (2014); Applied social research, tool for the human services, four editions, U.S.A, hoot, tine and Weston, p.319.

F. Ellen Netting (2013); social work Macro Practice, New York, Praeger Publishers, p 105.

Freeman, Ted (2017); "Joint evaluations" International program for development evaluation training (IPDET) presentation, Ottawa, June-July.p.22.

Gionanni Sartori (2010): Parties and party system A frame work for analysis vol. 1, Cambridge, Cambridge University press, p. 64.

Hallahan, D. & Kauffman, J., Pullen, J. (2012). Exceptional learners: Introduction to specialeducation. Boston: Allyn & Bacon

Heath, John, Patrick Grasso, and John Johnson. (2013); World bank country, sector, and project evaluation approaches. International program for development evaluation training (IPDET) presentation, Ottawa, July.p.110.

Jeremy (2006): Students, Preparing The Next Generation Of Students For The Civil Society, Community College journal V. (66) Apr- May. Rifkin.p.13.

Judith Milner, Patrick O'Byrne(2014); assessment in Social Work, Macmillan, p.37-39.

Kane. Shaun. K,Wobbrock. Jacob. O, Ladner.Richard. E, (2011): Usable gestures for blind people: understanding preference and performance, CHI11 Proceedings of the SIGCHI Conference on Human Factors in Computing Systems Pages 413-422, ACM New York, NY, USA.

khan, Abdul Rashid and Zainab, Bibi (2013) ; women ssocio-economic empowerment through participatory approach a critical assessment. Pakistan economic and social review, volume 49, no. (1), pp. 133-148.

Kumar, Kushan (2013); Civil Society An Inquiry Into The Usefulness of an Historical Term The British Journal of Sociology, Vol, uuno33n,pp: (376-401).

M. Sading Malik (2009); NGOs in South Asia. Arab NGOs Conference "Participation and Development", Cairo, 31 October- 1 November, p.4.

Michal J. Austin and Associates (2011); evaluation your agency is programs (sage Human services Guides) Academic press, U.S.A, p.224.

Olson,J., & Platt, J. (2014; Teaching Children and Adolescents with special Needs. Upper Saddle River: Merrill Printice Hall.p.52.

Pasham Blaney (2009); Civil Society and Ocmacy in Third Word Ambiguities and Historical, Studies in Comparative International Development Vol. 28 No.1, Spring. P.12.

Pratiwi Sudhiani (2012): Understanding Local Community Participation In Ecotourism Development. Volume: 38- 06, Michigan State University, p.144.

Robert Perlman, Arnold Gurin (2010): Community Organization and social work planning, New YORK Wiley Sons, p.5.

Robertson, Paul (2013); The Role of training and skilled labor in the success of SEMs in developing countries, Education + Training, Poland.

Ted Land Kestrel et. El (2015); Setting Up Community Health Programs (Practical; Manual for Use in Developing Countries), Macmillan Press, LTD, London, p 238.

Tester, Keith (2009); Civil Society, New York, Rout ledge, P.142.

Universal Declaration of Human Rights , https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

EVALUATING THE ROLE OF CIVIL SOCIETY ORGANIZATIONS AND OFFICIAL INITIATIVES IN THE SOCIAL AND ECONOMIC EMPOWERMENT OF PEOPLE WITH SPECIAL NEEDS

Hanaa M Ahmed [(1)]; Eglal I Helmy [(2)]; Lamis H Makkawi [(3)] and Hassan M. Al-Sayed [(4)]

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Arts, Ain Shams University 3) Faculty of Graduate Studies for Childhood, Ain Shams University 4) Al Jazeera Academy

ABSTRACT

People with special needs are a major component of society, and all means and tools must be found to integrate them and benefit from them to increase production and productivity and change society's view of them that they are a burden and cannot be benefited from.

Therefore, several years ago, the state launched many initiatives that care for people with special needs, which demonstrated the state's interest and shed light on the activities and services provided to them, in addition to media coverage of all these activities.

Therefore, the aim of this study was to develop a complete vision of the initiatives that are implemented for people with special needs and the role of civil society organizations in them, and to clarify all the services and activities that they carry out through a social and economic perspective. The opinions of the beneficiaries of them and the officials in charge of them in government agencies and civil society organizations were surveyed and then sorted. And evaluating these opinions to identify the advantages and challenges, arriving at the results and recommendations, which clarified the number of initiatives and aspects that they cover. The study concluded that monthly financial support, medical examination, project financing, and prosthetic devices are among the most satisfactory activities and the highest rated by the beneficiaries as well as officials, and that one of the biggest challenges is allocating Road paths and the small number of nurseries, in addition to training for those in charge of implementation from civil society organizations, and electronic linking between organizations to each other. The last of these challenges is the small number of experts in the field of social and economic consultations. The study recommended a way to ensure confronting these challenges, in addition to the activities and services that are required to be increased or improved.

Keywords: social empowerment, economic empowerment, people with special needs, civil society organizations